١

المرجعية الدينية

وقضايا أخرى

في حوار صريح مع

سماحة المرجع الديني الكبير

السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم دام ظله

مؤسسة المرشد
بيروت ـ لبنان

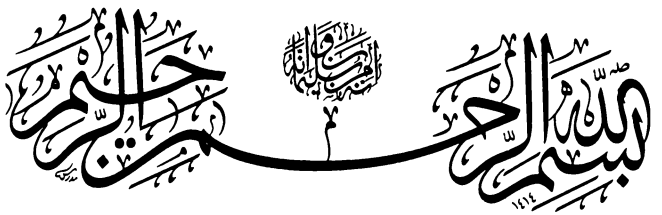

شبكة الفكر
alfeker.net

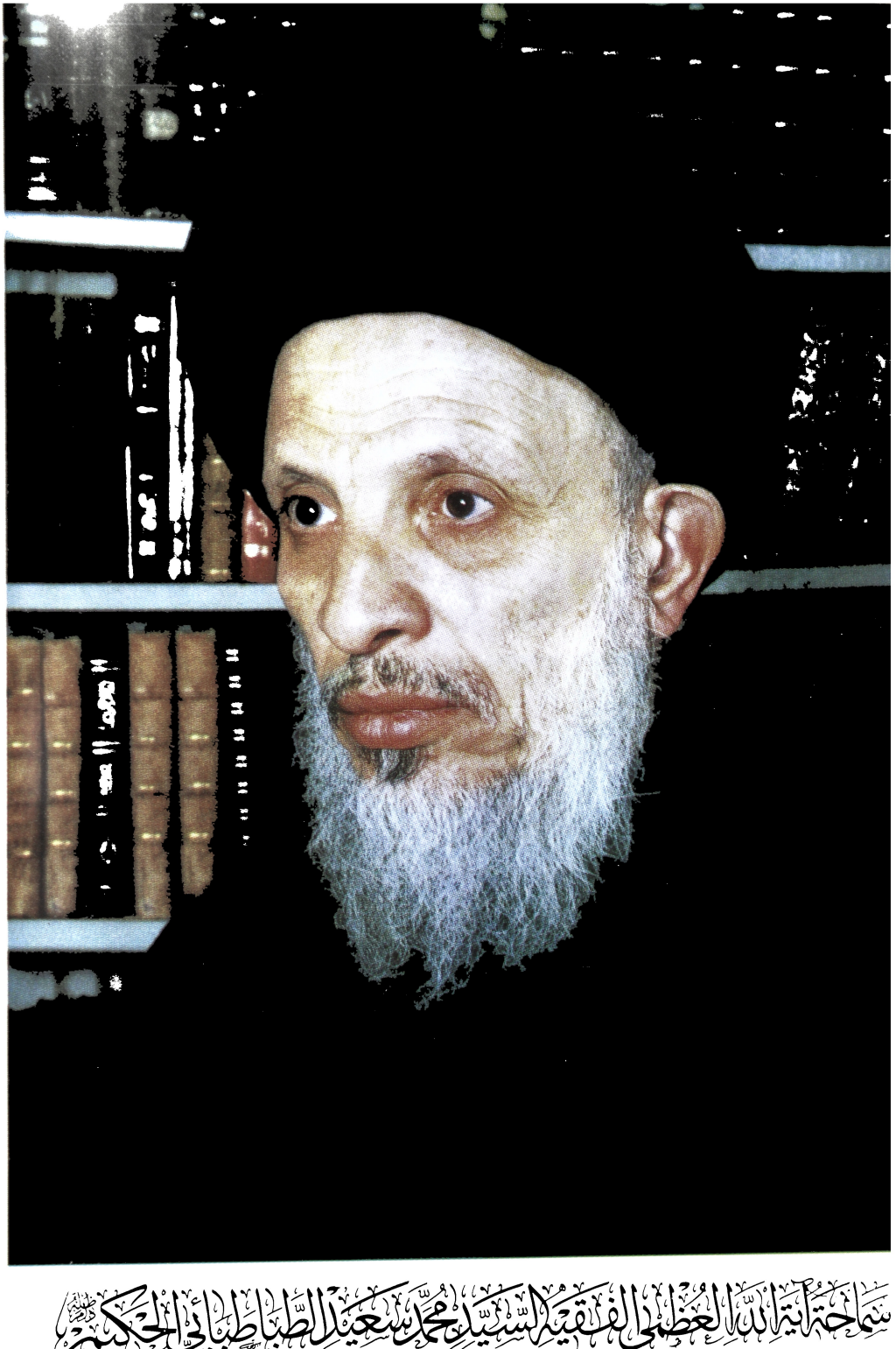

سماحة آية الله العظمى الفقيه السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم دام ظله

المرجعية الدينية

وقضايا أخرى

مكتب سماحة آية الله العظمى الفقيه

السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم (دام ظله)

النجف الأشرف ــ العراق: تلفون: ٣٧٠٠٤٦ /٣٦٤٥٤١ــ٣٣ــ٠٠٩٦٤

السيدة زينب (ع) ــ سوريا: تليفاكس: ٦٤١٦٤٠٤ــ١١ــ٠٠٩٦٣

تلفون: ٦٤١٣٤٩٤ ص.ب ـ ٦١٧

قم المقدسة ــ إيران: فاكس: ٧٧٤٢١٤٦ــ٢٥١ــ٠٠٩٨

تلفون: ٧٧٤٠٢٣٠ــ ص. ب:٤٨٦/٣٧١٨٥

بيروت ــ لبنان: فاكس: ٢٧٣٦٩٢ــ١ــ٠٠٩٦١

خليوي: ٠٣/٣٥٥٣٣٦

عنوان الإنترنت: http:// www.alhakeem.com

البريد الإلكتروني: alhakeem@alhakeem.com

المرجعية الدينية

وقضايا أخرى

الحلقة الأولى

في حوار صريح مع

سماحة المرجع الديني الكبير

السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم دام ظله

مؤسسة المرشد
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت ـ لبنان

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الخامسة

١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م

مؤسسة المرشد ـ لبنان ـ بيروت

ص. ب:٢٥/٢٩٥ الغبيري ـ ت:٠٣/٥٩٢٥٥٦ Email : elmurshid@yahoo.com

سبق أن صدر الحديث عن المرجعية الدينية عند الشيعة الإمامية في حوار صريح مع سماحة السيد الحكيم (دام ظله الوارف). وقد نشر في حينه في عدة طبعات.

وقد نظر سماحته مجدداً في الحديث المذكور فنقحه واستدرك عليه وأضاف إليه إضافات نافعة كما يجده القارئ بين يديه. والله سبحانه وتعالى من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الميامين.

المرجعية الدينية... مفهوم ازدحمت عنده الطروحات، وتباينت حوله النظريات، حتى نسجت حوله ضلالاً من الشك، كان (ثمرته) إغفال الدور المشرِّف وكثير من الصفحات المشرقة التي تزيِّن هذه المرجعية... وبات المثقف الشيعي معبأً بعلامات الاستفهام.

وفي خضم هذا الخضم... كان هذا الحوار الصريح ـ حول شؤون المرجعية الدينية وغيرها من القضايا المطروحة في الساحة ـ مع عَلَمٍ بارزٍ من أعلام النجف الأشرف، وأحد مراجع الدين الكبار.. **سماحة آية الله العظمى السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم** (مد ظله)، لما هو المعروف عن سماحته من أصالة وصراحة وواقعية، خصوصاً أنه عاصر أكثر من مرجعية عامة، وكان قريباً من مرجعية الإمام

الحكيم قدس سره إحدى أبرز المرجعيات الدينية الفاعلة لشيعة أهل البيت عليهم السلام في العصر الحديث.

كما أنه سبق له أن صدر رسالته العملية بتمهيد تحدث فيه عن الاجتهاد والتقليد يعكس المعالم العامة لهما عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية (رفع الله تعالى شأنهم).

وقد رأينا أن نصدّر هذا الحوار به في هذه الطبعة تتميماً للفائدة، ولاسيما بعد أن حامت بعض الأسئلة حوله... ومنه سبحانه وتعالى نستمد العون والتوفيق. وهو حسبنا ونعم الوكيل.

التمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

قد تميزت الطائفة الإمامية الاثنا عشرية ـ أعز الله شأنها وأعلى كلمتها ـ بفتح باب الاجتهاد على مر العصور وتعاقب الدهور، وعلى ذلك جرى علماؤها الأبرار رضي الله عنهم، وهم لا يريدون بالاجتهاد التوسع على حساب الحكم الشرعي بما يلائم مستجدات العصر وتطور الزمن، أو إرضاء لعامة الناس، أو للحكام والمتسلطين وغيرهم من أهل النفوذ، أو لغير ذلك.

بل الاجتهاد عندهم هو بذل الجهد لمعرفة الحكم الشرعي من منابعه الأصيلة، والحفاظ عليه كأمانة يسأل الله تعالى المجتهد عنها عندما يقف بين يديه، يوم العرض الأكبر يوم ﴿لا يغني مولى عن مولى شيئاً﴾[1] ﴿والظالمون مالهم من ولي ولا نصير﴾[2].

كما تميزت هذه الطائفة بالتقليد، الذي هو عبارة عن رجوع عامة الناس الذين لا معرفة لهم بالأحكام الشرعية في أعمالهم ـ من عبادات ومعاملات وغيرها ـ للمجتهد المأمون على الحكم الشرعي الذي لا يفرط فيه تسامحاً في البحث والفحص، أو تبعاً لسلطان، أو إرضاءً لعامة

---

(١) الدخان: ٤١.

(٢) الشورى: ٨.

الناس، أو حباً للظهور في ابتداع الجديد أو في التخفيف والتسهيل، أو لغير ذلك من المكاسب والأغراض المادية والمعنوية.

كل ذلك خوفاً من الله تعالى وفرقاً من عظيم عقابه وشديد نكاله.

ولذا تراهم يكنون لعلمائهم عامة ولمن يقلدونه خاصة من الاحترام والتقديس والتعظيم والتبجيل الشيء الكثير.

وحق لهذه الطائفة أن ترفع رأسها فخراً واعتزازاً بمحافظتها على أحكام الله تعالى، واهتمامها بأخذها من منابع التشريع الأصيلة، وصمودها في ذلك متحدية أعاصير الزمن وظلمات الفتن على طول المدة وشدة المحنة.

كل ذلك بفضل علمائها المخلصين الذين لا تأخذهم في الله تعالى لومة لائم، واتباعهم المؤمنين الذين لا يأخذون دينهم إلا من من هو أهل للأمانة في دينه وورعه وقدسيته، رافضين غيرهم من من لايتحلى بالأمانة والورع، ولا يبالي في أي وادٍ سلك، قد تورط في الشبهة ووضع نفسه في مواضع التهمة.

وأمام أعينهم في ذلك تعاليم أئمة الهدى من أهل البيت (صلوات الله عليهم) المطابقة لحكم العقل السليم والكتاب المجيد ولسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

فقد ورد عنهم عليهم السلام في ذلك الشيء الكثير، وفي الحديث الشريف عن الإمام الصادق عليه السلام انه ـ بعد أن ذم اليهود بتقليدهم لعلمائهم وشدد عليهم ـ قال:

«وكذلك عوامنا إذا عرفوا من علمائهم الفسق الظاهر والعصبية الشديدة والتكالب على الدنيا وحرامها، فمن قلّد مثل هؤلاء فهم مثل اليهود الذين ذمّهم الله تعالى بالتقليد لفسقة علمائهم.

فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مخالفاً على هواه مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه، وذلك لا يكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا كلهم، فإن من ركب من القبائح والفواحش مراكب علماء العامة فلاتقبلوا منهم عنا شيئاً ولا كرامة...»[1].

فعلى المؤمنين سددهم الله تعالى ـ العلماء منهم والأتباع ـ أن يعرفوا عظيم المسؤولية الملقاة على عواتقهم، وثقل الأمانة التي حملها الله تعالى إياهم، وليكن الهم الأول والأخير للعالم هو معرفة الحقيقة والحفاظ عليها

---

(١) وسائل الشيعة ١٨ / ٩٤.

والوصول للحكم الشرعي من منابعه الأصيلة، وبيانه، أداءً للوظيفة الشرعية، من دون اهتمام بكثرة الأتباع والأنصار، ولا بالبهرجة وحب الظهور، ولا بغير ذلك من مغريات الدنيا الزائلة، ودواعي الشيطان المهلكة.

وأمام عينيه قوله تعالى: ﴿ولو تقول علينا بعض الأقاويل ۞ لأخذنا منه باليمين ۞ ثم لقطعنا منه الوتين ۞ فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾[1].

كما ليكن همُّ الأتباع الخروج عن تبعة الأحكام الشرعية بأخذها من العلماء العاملين، من أهل الورع والتقوى والنزاهة والإخلاص والاستقامة، ومن من لاتنالهم الطعون، ولا تلوكهم الألسن لبعدهم عن الشبهات وعن مواقع التهم، مع كمال التثبت والتروي، ليكونوا بذلك على بصيرة من الخروج عن المسؤولية وقيام العذر لهم بين يدي الله تعالى، يوم يعرضون عليه لا يخفى عليه منهم خافية.

ولايكون اتّباعهم للشخص مبنياً على التسرع والانخداع ببهرجة الأقوال، أو لموافقته لأهوائهم ورغباتهم، فإن الرقيب في جميع ذلك هو الله تعالى المطلع

---

(١) الحاقة: ٤٤ ـ ٤٧.

على السرائر والعالم بالخفايا والضمائر، ولا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء.

وقديقف الناس حيارى ـ لملابسات خاصة وظروف طارئة ـ أمام كثرة الدعاوى وتعدد الاتجاهات، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يجرّ للتفريط في الوظيفة والتقصير في أداء الواجب.

إذ مهما التبست الأمور وشبهت الفتن فإن الله جلت آلاؤه لا يضيع حجته ولا يخفي معالم دينه ـ بفضله ورحمته إن شاء الله ـ على من حاول البحث عنها وجهد في الوصول إليها ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وان الله لمع المحسنين﴾[1]، ﴿قل فلله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين﴾[2].

ونرجو بذلك أن نكون قد قمنا ببعض الواجب في النصح لإخواننا المؤمنين وتذكيرهم بواجبهم ﴿فإن الذكرى تنفع المؤمنين﴾ وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أُنيب، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) العنكبوت :٦٩

(٢) الأنعام: ١٤٩.

المرجعية الدينية

وقضايا أخرى

س١ ☐ هل كان التقليد والرجوع للعلماء موجوداً لدى شيعة أهل البيت عليهم السلام في عصور حضور الأئمة عليهم السلام أو عصر الغيبة الصغرى، أو بدأ بعدها؟

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

وبعد... فالرجوع للعلماء وسؤالهم عن الأحكام الشرعية العملية مما جرت عليه سيرة الشيعة وجميع المسلمين من الصدر الأول، وعرف في كل عصر جماعة ممن يتصدى للفتوى. وقد تضمّنت النصوص تصدي بعض علماء الشيعة لذلك، مثل أبان بن تغلب، الذي قال الشيخ الطوسي في حقه ـ بعد أن مدحه وعظمه ـ: «وقال له أبو جعفر الباقر عليه السلام: اجلس في مسجد المدينة، وأفت الناس، فإني أحب أن يُرى في شيعتي مثلك، فجلس»[1].

---

(١) الفهرست ١٧.

ومثل معاذ بن مسلم النحوي فقد روى في حديثه عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: بلغني أنك تقعد في الجامع فتفتي الناس؟! قلت: نعم، وأردت أن أسألك عن ذلك قبل أن أخرج. إني أقعد في المسجد فيجيء الرجل فيسألني عن الشيء، فإذا عرفته بالخلاف لكم أخبرته بما يفعلون، ويجيء الرجل أعرفه بمودتكم وحبكم فأخبره بما جاء عنكم، ويجيء الرجل لا أعرفه ولا أدري من هو، فأقول: جاء عن فلان كذا وجاء عن فلان كذا، فأدخل قولكم فيما بين ذلك. قال: فقال لي: اصنع كذا، فإني كذا أصنع»[1].

لكن الفقه الشيعي لم يكن متميزاً بنفسه وبفقهائه في الصدر الأول بسبب الفتن والمآسي التي مرت على الشيعة، والتي كانت السبب في تركيزهم على الجانب السياسي، واهتمامهم بتسنم أهل البيت (صلوات الله عليهم) السلطة واستلامهم دفة الحكم من دون أن تتضح لهم معالم الخلاف بين أهل البيت عليهم السلام وغيرهم في الفقه، وربما كانوا يستفتون العامة ويأخذون الأحكام منهم غفلة عن مخالفتهم لأهل البيت عليهم السلام فيها.

---

(١) وسائل الشيعة ١٨/ ١٠٨.

وبعد فاجعة الطف حيث قضي على أمل استلام أهل البيت عليهم السلام السلطة في الزمن القريب المنظور، وحيث تجلت ظلامة أهل البيت وظهر حقهم، واتضحت معالم الضلال والباطل في الجانب الآخر، اتجه الشيعة لأئمة أهل البيت (صلوات الله عليهم) من أجل أخذ دينهم منهم في عقائدهم وفقههم وباينوا غيرهم وأعرضوا عنهم.

ورأى الأئمة (صلوات الله عليهم) الأرضية الصالحة والظرف المناسب لتركيز مفاهيمهم في شيعتهم وبث تعاليمهم لهم في العقائد والفقه ومعايير الحب والبغض والتولي والتبري، وجهدوا في قيام كيان علمي لهم يحمل تلك التعاليم ويبثها فيهم، ليستغنوا به عن غيرهم.

ويبدو اهتمام الإمام الباقر (صلوات الله عليه) بهذا الجانب من وصيته للإمام الصادق عليه السلام . ففي صحيح هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام: «قال: لما حضرت أبي الوفاة. قال: يا جعفر أوصيك بأصحابي خيراً. قلت: جعلت فداك والله لأدعنهم والرجل منهم يكون في المصر، فلا يسأل أحداً»[1].

---

(١) الكافي ١ / ٣٠٦.

وقام (صلوات الله عليه) بما وعد، وبدأ الشيعة يقصدون علمائهم ويرجعون إليهم، وتصدى جماعة منهم للفتيا، كما أرشد الأئمة عليهم السلام إلى جماعة منهم.

ففي صحيح شعيب العقرقوفي: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ربما احتجنا أن نسأل عن الشيء فمن نسأل؟ قال: عليك بالأسدي. يعني أبا بصير»[1].

وفي صحيح عبدالله بن أبي يعفور: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنه ليس كل ساعة ألقاك، ولا يمكن القدوم، ويجيء الرجل من أصحابنا فيسألني وليس عندي كل ما يسألني عنه. فقال: ما يمنعك عن محمد بن مسلم الثقفي، فإنه سمع من أبي وكان عنده وجيهاً»[2].

وفي حديث علي بن المسيب: «قلت للرضا عليه السلام: شقتي بعيدة ولست أصل إليك في كل وقت، فممن آخذ معالم ديني؟ قال: من زكريا بن آدم القمي المأمون على الدين والدنيا. قال علي بن المسيب: فلما انصرفت قدمنا على زكريا بن آدم، فسألته عن ما احتجت إليه»[3].

---

(١) اختيار معرفة الرجال ١/ ٤٠٠.

(٢) وسائل الشيعة ١٨/ ١٠٥.

(٣) وسائل الشيعة ١٨/ ١٠٦.

وفي معتبر عبد العزيز بن المهتدي: «سألت الرضا عليه السلام: إني لا ألقاك في كل وقت، فعن من آخذ معالم ديني؟ فقال: خذ عن يونس بن عبدالرحمن»[1].

كما ورد الإرجاع إلى جماعة آخرين، مثل الحارث بن المغيرة، وزرارة بن أعين، والمفضل بن عمر، والعمري وابنه، في أحاديث كثيرة لايسعنا استقصاؤها[2].

كما ورد الارجاع للعلماء عامة من دون تعيين لشخص خاص في نصوص كثيرة منها: التوقيع الشريف المشهور الصادر من الإمام المنتظر صاحب الزمان (عجل الله فرجه) في أواسط عصر الغيبة الصغرى أو أوائلها: «وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله»[3]. ومنها ما يأتي عن الإمام الهادي عليه السلام.

وتكاملٌ للشيعة فقههم واستغنوا عن غيرهم. ففي معتبر محمد بن حكيم: «قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام: جعلت فداك فقّهنا في الدين وأغنانا الله بكم من الناس،

---

(١) وسائل الشيعة ١٨/ ١٠٧.

(٢) انظر رجال الكشي ٣٥٧ ، ٤٨٣ ، ٥٩٥ . ورجال الشيخ الطوسي٥٠٩. ووسائل الشيعة ١٨/ ١٠٣ ـ ١١١.

(٣) وسائل الشيعة ١٨/ ١٠١.

حتى إن الجماعة منا لتكون في المجلس ما يسأل رجل صاحبه [إلا] يحضره المسألة ويحضره جوابها فيما منّ الله علينا بكم...»[1].

وفي كتاب الإمام الهادي عليه السلام لأحمد بن حاتم وأخيه: «فاصمدا في دينكما على كل مُسِنّ في حبنا وكل كثير القدم في أمرنا، فإنهما كافوكما إن شاء الله تعالى»[2].

بل ربما كان غيرهم يرجع إليهم في معضلات المسائل، لعلمهم بأنهم قد أخذوا أحكامهم من عين صافية لا تنضب. ففي موثق محمد بن مسلم: «إني لنائم ذات ليلة على السطح، إذ طرق الباب طارق... فأشرفت فإذا امرأة، فقالت: لي بنت عروس ضربها الطلق، فما زالت تطلق حتى ماتت، والولد يتحرك في بطنها، يذهب ويجيء، فماأصنع؟ فقلت: ياأمة الله سئل محمدبن علي بن الحسين الباقر عليه السلام عن مثل ذلك، فقال: يشق بطن الميت، ويستخرج الولد، يا أمة الله افعلي مثل ذلك. أنا ـ يا أمة الله ـ رجل في ستر، مَنْ وجّهك إلي؟ قال: قالت لي: رحمك الله، جئت إلى أبي حنيفة صاحب الرأي، فقال: ما عندي في هذا شيء، ولكن عليك بمحمد بن مسلم

---

(١) وسائل الشيعة ١٨/ ٦١.

(٢) وسائل الشيعة ١٨/ ١١٠.

الثقفي، فإنه يَخبُر، فما أفتاك به من شيء فعودي إليّ فأعلمينيه. فقلت لها: امضِ بسلام. فلما كان الغد خرجت إلى المسجد وأبو حنيفة يسأل عنها أصحابه، فتنحنحت. فقال: اللهم غفراً. دعنا نعيش»[1].

وعن السياري قال: «روي عن ابن أبي ليلى أنه قدم إليه رجل خصماً له، فقال: إن هذا باعني هذه الجارية، فلم أجد على ركبها حين كشفتها شعراً، وزعمت أنه لم يكن لها قط، قال: فقال له ابن أبي ليلى: إن الناس يحتالون لهذا بالحيل حتى يذهبوا به، فما الذي كرهت؟ قال: أيها القاضي إن كان عيباً فاقض لي به. قال: اصبر حتى أخرج إليك، فإني أجد أذى في بطني، ثم دخل وخرج من باب آخر، فأتى محمد بن مسلم الثقفي، فقال له: أي شيء تروون عن أبي جعفر عليه السلام في المرأة لا يكون على ركبها شعر، أيكون ذلك عيباً؟ فقال محمد بن مسلم: أما هذا نصاً فلا أعرفه، ولكن حدثني أبو جعفر عليه السلام عن أبيه عن آبائه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: كلما كان في أصل الخلقة، فزاد أو نقص فهو عيب. فقال له ابن أبي ليلى: حسبك. ثم رجع إلى القوم فقضى لهم بالعيب»[2].

---

(١) رجال الكشي ١٤٦.

(٢) وسائل الشيعة ١٢/ ٤١٠.

وقد أكد الأئمة عليهم السلام على كتابة العلم والحديث من أجل أن يحفظ العلم وينتفع الناس به، خصوصاً في عصر الغيبة، حيث لا مفزع للناس إلا كتب الحديث، ففي معتبر أبي بصير: ((سمعت أبا عبدالله عليه السلام: اكتبوا فإنكم لا تحفظون حتى تكتبوا))[1].

وفي موثق عبيد بن زرارة: ((قال أبو عبدالله عليه السلام: احتفظوا بكتبكم، فإنكم سوف تحتاجون إليها))[2].

وفي حديث المفضل بن عمر: ((قال أبو عبدالله عليه السلام: اكتب وبث علمك في إخوانك، فإن مت فأورث كتبك بنيك، فإنه يأتي على الناس زمان هرج لا يأنسون فيه إلا بكتبهم))[3].

وبدأ فقهاء الشيعة يؤلفون الكتب في الأحكام الشرعية لعمل الناس التي هي أشبه بالرسائل العملية، يحضرنا منها كتاب (يوم وليلة) ليونس بن عبد الرحمن من أصحاب الرضا عليه السلام، الذي ورد عنهم عليهم السلام في نصوص كثيرة الثناء عليه، وإقرار العمل به[4].

---

(١) وسائل الشيعة ١٨/ ٥٦.

(٢) وسائل الشيعة ١٨/ ٥٦.

(٣) وسائل الشيعة ١٨/ ٥٦.

(٤) وسائل الشيعة ١٨/ ٧١ـ ٧٢.

وكذا كتاب يوم وليلة المعروف بكتاب (التأديب) لتلميذه أحمد بن عبدالله بن مهران المعروف بابن خانبة، ورسالة علي بن بابويه القمي والد الصدوق المتوفي في عصر الغيبة الصغرى.

وكتاب (المتمسك بحبل آل الرسول) لابن أبي عقيل العماني المعاصر له، وكتاب (المختصر الأحمدي في الفقه المحمدي) لابن الجنيد المقارب لهما.

وما كتاب من (لايحضره الفقيه) ـ الذي ألفه الصدوق في أوائل الغيبة الكبرى ـ إلا رسالة عملية يرجع إليها من لايتيسر له سؤال الفقيه، وهي تتضمن فتاوى الصدوق.

ثم تتابعت الرسائل للعلماء طبقة بعد طبقة، كـ(المقنعة) للشيخ المفيد، و(جمل العلم والعمل) للسيد المرتضى، و(النهاية في مجرد الفقه والفتوى) للشيخ الطوسي (قدس الله تعالى أسرارهم الزكية) وغير ذلك مما لا يحصى كثرة.

س ٢□ في مقدمة رسالتكم العملية ذكرتم مقدمة حول الاجتهاد والتقليد أثارت إعجاب الكثيرين، ما الذي دعاكم إلى ذلك؟

ج: كثيراً ما يختلط مقتضى التكليف الشرعي بالعادة والروتين، وتتحكم فيه العواطف والمصالح، فينحرف المكلف في تطبيق الحكم الشرعي غفلة وذهولاً عن حقيقة الحال، بل قد يتعمد بعض الناس ذلك ـ تبعاً للهوى ـ تسامحاً في أداء الوظيفة وتمرداً عليها.

ومن ثم يحتاج لمثل هذا الحديث تنبيهاً للغافل، وموعظة للمتمرد، وهزاً للضمائر الشريفة، كما قال الله تعالى: ﴿وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين﴾[1].

كما أن هذا الانحراف قد يكون سبباً في تشويه حقيقة التقليد والمرجعية، لأن كثيراً من الناس لا يتسنى له أخذ الفكرة من مصادرها الأصيلة، بل يأخذها من واقع تطبيقها العملي، فإذا خرج التطبيق عن الضوابط الحقيقية عكس صورة مشوهة للفكرة، ولاسيما وأن الاجتهاد يحمل مفهوماً آخر في الواقع القائم غير الشيعي.

---

(١) الذاريات: ٥٥.

فأردنا بهذه المقدمة بيان حقيقة الاجتهاد والتقليد والمرجعية عند الشيعة بواقعها المشرق المشرّف حسبما اقتضته الأدلة الشرعية، ومن عين صافية.

وبذلك نكون قد قمنا بما علينا من بيان الحقيقة والدفاع عن المرجعية الصحيحة، التي قد تظلم نتيجة الفهم الخاطئ لها.

س ٣ ❑ ما هي الشروط الأساسية في مرجع التقليد؟

ج: الأساس في ذلك الاجتهاد والعدالة. أما العدالة فنقصد منها المرتبة العالية، وهي التي تمنع الشخص عادة من مخالفة التكليف الشرعي ومن الوقوع في المعصية وإن كانت صغيرة، بحيث لو صدرت منه ـ نادراً ـ لأسرع للتوبة والإنابة لله تعالى.

وأما الاجتهاد فهو عبارة عن القدرة على أخذ الحكم الشرعي والوظيفة العملية من الأدلة المعتبرة الكافية في الخروج عن المسؤولية أمام الله تعالى. والفاقد للقدرة المذكورة جاهل لا معنى للرجوع إليه وتقليده. هدان هما الشرطان الأساسيان.

نعم مع العلم باختلاف المجتهدين ـ كما هو حاصل الآن ـ لابد من ترجيح الأعلم مع الإمكان، كما أوضحنا

ذلك بتفصيل في بحوثنا الفقهية[1]. ومن هنا تعدّ الأعلمية شرطاً ثالثاً.

س ٤□ تعقيباً على رأيكم المتميز في عدالة مرجع التقليد، حيث تشترطون في المرجع أن يكون على مرتبة عالية من العدالة، وهي أرقى من العدالة المعتبرة في الشاهد وإمام الجماعة، وفي موضع آخر ذكرتم أنه إذا تساوى المجتهدان في العلم يقدّم للتقليد من هو أشد ورعاً.. وهنا يطرح سؤال عن مدى ارتباط شدة الورع بالتقليد الذي هو إتباع العالم بالحكم الشرعي.

---

(١) انظر مصباح المنهاج، الاجتهاد والتقليد: ٦٧.

ج: رأينا في عدالة مرجع التقليد نابع من أن الأمانة كلما عظمت وجلت احتاجت إلى التحصن بملكة رادعة عن الخيانة بنحو أقوى وآكد.

وبعد غياب العصمة عن مقام التبليغ بأحكام الله تعالى والقيام بالوظائف الدينية لا رادع عن التلاعب بالأحكام وضياعها والتفريط في الوظائف الدينية إلا قوة العدالة وشدّة الخوف من الله تعالى.

فالمرجع في التقليد يتعرض..

(أولاً): للضغط النفسي عند اختيار الحكم واستنباطه من الأدلة، فإن أدلة الأحكام غير منضبطة، والنفس بطبعها تميل للفتوى بما يطابق الظنون والقناعات والعواطف، فقد يجنح الباحث للحكم، وتلبس عليه نفسه، فيستوضح الأدلة عليه بسبب ذلك، وقد يؤتى حظاً من القدرة على الاستدلال واللحن بالحجة، فيبرز ما ليس دليلاً بصورة الدليل.

ولا حاجز له عن التلاعب أو التسامح أو التغافل في ذلك إلا الخوف من الله تعالى، وشدة الحذر من نكاله، حين يلتفت إلى أن الخصم المحاسب هو الله تعالى الذي لاتخفى عليه خافية، ولا يخدع بالحجج الواهية، حيث يتجلى له حينئذٍ أن ما يقيمه من الأدلة هل يصلح لأن

يكون حجة له مع الله تعالى وعذراً بين يديه أو لا؟ فيحمله ذلك طبعاً على استفراغ الوسع، واستكمال الجهد لمعرفة الأدلة الحقيقية، والوقوف عندها واستنباط الحكم على أساسها.

(وثانياً): للضغوط الأخرى الخارجة عن مقام الاستدلال، إذ كثيراً ما يكون الحكم الذي تقضي به الأدلة الشرعية غير ملائم لرغبات السلطان، أو العامة، أو غير مناسب للظروف القائمة، أو العواطف المتأججة.

كما قد يتعرض لضغط الأنانية، من جهة حب الظهور في الابتكار والتميز عن الآخرين، أو في التجديد والعصرنة، أو في التسهيل من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من الناس، إلى غير ذلك مما يدعو إلى محاولة التخلص من قيود الأدلة الشرعية الحقيقية، والالتفاف عليها، والتشبث بالشبه والمبررات للخروج عنها.

ونحن نرى أن كثيراً من ذوي العلوم العملية التي تكون نتائج الخطأ فيها ظاهرة ـ كالطب والهندسة ـ قد يخون أمانته تسامحاً أو تعمداً لبعض الدواعي المادية ـ ولو مثل الكسل والضجر ـ ويتحمل تبعات عمله، وأقلها ظهور الخطأ عليه وفشله في مهمته عاجلاً أو آجلاً، فكيف بمثل علم الفقه الذي لا يظهر الخطأ والتفريط فيه لعامة

الناس؟! وكيف يؤمن ذلك فيه لولا شدة التقوى والورع وقوة ملكة العدالة؟!

(وثالثاً): أن مرجع التقليد بحكم مركزه معرض لكثير من المخاطر الدينية؛ بسبب ابتلائه بالأموال، وامتلاكه للجاه، واحتكاكه بالناس، وذلك يجعله معرضاً للدواعي الغضبية والشهوية والنزغات الشيطانية، فإذا لم يتحصن بقوة الورع والتقوى كان معرضاً للسقوط والهلكة، ولتشويه صورة المرجعية والدين.

كل ذلك مما يؤكد حاجة مرجع التقليد إلى شدة التدين، وكونه بمرتبة عالية من العدالة والورع وتقوى الله تعالى.

وعلى ذلك جرى شيعة أهل البيت عليهم السلام بمرتكزاتهم وإجماعهم العملي على مرّ العصور. وهو من أقوى الأدلة في المقام، مدعوماً ببعض النصوص المذكورة في محلها. وبذلك صار للمرجعية وجهها المشرق ونورها المتألق.

ولذا نرى الشيعة يكنّون لمراجعهم قدسية عالية لا وجه لها لولا أنهم يفترضون فيهم القرب من الله تعالى بورعهم وتقواهم، وقيامهم بوظيفتهم الشريفة وهي إيصال أحكام الله تعالى لعباده وتقريبهم منه.

ونسأله سبحانه وتعالى أن يثبت هذه الطائفة على هذا النهج اللاحب، والطريق الواضح، ويسددها في جميع أمورها، ويعصمها من الزيغ والانحراف ومن مضلات الفتن، إنه أرحم الراحمين وولي المؤمنين.

هذا كله بالإضافة إلى أصل اعتبار كون العدالة بمرتبة عالية، وأما ترجيح الأورع عند تساوي المجتهدين في العلم فهو يبتني على أن التخيير عند تساوي المجتهدين في العلم مخالف للأصل، والمتيقن حينئذٍ جواز تقليد الأورع. وتفصيل الكلام في ذلك في المطولات. وقد استوفينا الكلام فيه في كتابنا الفقهي الاستدلالي (مصباح المنهاج).

س ٥ ❑ يطرح البعض سؤالاً عن المبرر لتقليد الفقهاء واتباع اجتهاداتهم الفقهية مع أنها قد لا تصيب الحكم الشرعي الواقعي، فما هو نظركم حول الموضوع؟

ج: لا ريب في أن خطأ الفقهاء وضياع الحكم الشرعي الواقعي من مآسي الدين العظيمة، التي يتحمل تبعتها

الطغاة الذين غصبوا أهل البيت عليهم السلام حقهم، حيث صار ذلك سبباً لضياع الأحكام الشرعية.

غير أنه بعد أن حصل ذلك فالرجوع للفقهاء بالشروط المقررة شرعاً هو الحل الشرعي الوحيد المبرئ للذمة والذي يخرجنا من مسؤولية التكليف مع الله تعالى، لأنه يستند إلى حجج شرعية كافية في المعذرية عند الخطأ وعدم إصابة الواقع.

كما أنه الحل الأمثل الذي يجري الناس على نظيره في جميع أمورهم التي يحتاجونها، والتي يتعرضون للخطأ فيها، كالطب والهندسة وغيرهما.

ولا بديل عن ذلك إلا أحد أمرين، أما تعطيل الشريعة بإهمال الأحكام وترك العمل عليها، أو أخذها من الطرق غير الشرعية، كالظنون والتخرصات التي منع الله سبحانه من العمل بها، واجتهاد من ليس أهلاً للتقليد، ومن الظاهر أن كلا الأمرين أشد محذوراً من الرجوع للفقهاء، بل لا يرضى بهما عاقل.

س ٦ ❑ هل يمكن توضيح أدلة وجوب تقليد الأعلم؟

ج: الإنسان بطبعه إذا احتاج للعمل فيما يجهله يرجع للعالم به، وعلى ذلك جرت سيرة الناس في جميع أمور معاشهم ومعادهم، كالطب والهندسة وعلم الدين وغيرها.

وعليه دلت الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة عن المعصومين عليهم السلام المتضمنة للرجوع للعلماء والفقهاء. وهو حينئذٍ يكتفي بطبعه تبعاً لمرتكزاته بمن يتيسر له الوصول إليه من العلماء وأهل المعرفة، من دون أن يتقيد بالأعلم.

أما إذا التفت لاختلاف العلماء وأهل الفن فيما وصلوا إليه وفيما هو مورد الحاجة له ـ كما هو الحال في عصورنا حيث ظهر اختلاف العلماء باختلاف رسائلهم العملية، وبسبب البعد عن منابع التشريع، ومصادره وتعقد مقدمات الاجتهاد ـ فإنه لابد أن يتوقف ويفحص عن الحق من الأقوال، لرجوع اختلافهم إلى أن كل عالم يخطّئ الآخر فيما وصل إليه، ومع تخطئة بعضهم لبعض فما المبرر للرجوع لهم والعمل بقول بعضهم دون بعض؟!

ولذا ورد في كثير من الموارد رجوع الشيعة للأئمة عليهم السلام عند اختلاف العلماء، لأن قولهم عليهم السلام هو الفصل في تمييز المخطئ من المصيب، ومعرفة الحق من الباطل.

ففي حديث خيران الخادم: «كتبت إلى الرجل عليه السلام أسأله عن الثوب يصيبه الخمر ولحم الخنزير أيصلي فيه أم لا؟ فإن أصحابنا قد اختلفوا فيه، فقال بعضهم: صلّ فيه، فإن الله إنما حرم شربها، وقال بعضهم: لا تصلّ فيه. فكتب عليه السلام: لا تصل فيه، فإنه رجس...»[1].

وفي حديث سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن رجل اختلف عليه رجلان من أهل دينه في أمر كلاهما يرويه، أحدهما يأمر بأخذه والآخر ينهاه عنه، كيف يصنع؟ قال: يرجئه حتى يلقى من يخبره فهو في سعة حتى يلقاه»[2]... إلى غير ذلك.

نعم مع تعذر معرفة الحق، لعدم تيسر الرجوع لمن قوله الفصل ـ كماهو الحال في عصرنا هذا عصر الغيبة والمحنة ـ فالأعلمية من المرجحات العقلائية التي يعتمد عليها الناس في جميع أمورهم.

---

(١) وسائل الشيعة ٢/ ١٠١٧.

(٢) وسائل الشيعة ١٨/ ٧٧.

وهل يمكن لعاقل أن يعتمد في أمور معاشه في الطب والهندسة والقوانين الوضعية وغيرها على قول غير الأعلم، وترك قول الأعلم عند اختلافهما؟! فكيف بأمر الدين الذي به السعادة والنجاة من الهلكة الدائمة؟! وكيف يمكن التفريط به باتباع غير الأعلم عند الاختلاف؟! وبماذا يجيب الله تعالى إن سأله يوم يعرض عليه ويقف بين يديه؟!

وهل تكون أوامر الله تعالى ونواهيه أهون من الأمور الطبية والهندسية والقوانين الوضعية ونحوها من أمور الدنيا الفانية، ليتسامح فيها؟! وكفى بهذا دليلاً للمنصف، وحجة على المتعسف.

س ٧ ❑ بعض الناس يصور عدم وجوب تقليد الأعلم بأن الأحكام الفقهية ليست بتلك الدرجة من الأهمية، بحيث يفترض في الإنسان مراجعة الأعلم، مثل الحالات المرضية العادية، فإن الإنسان يراجع فيها أي طبيب كان، لا

خصوص الأعلم، فما هو تعليقكم على ذلك؟

ج: لا ندري كيف يصدر هذا الكلام من مؤمن؟! وحرمة الأحكام الشرعية من حرمة الله تعالى الذي شرعها، وسوف يحاسب عليها، وهو الذي يقول في حق أحب خلقه إليه وخاتم أنبيائه صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ولو تقول علينا بعض الأقاويل ۞ لأخذنا منه باليمين ۞ ثم لقطعنا منه الوتين ۞ فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾[1].

وفي صحيح أبي ولاد عن الإمام الصادق عليه السلام في التعقيب على قضاء لأبي حنيفة قال عليه السلام: «في مثل هذا القضاء وشبهه تحبس السماء ماءها وتمنع الأرض بركتها»[2].

وأما الرجوع في الحالات المرضية العادية لغير الأعلم، فهو إنما يصح عند العقلاء في حالتين..

(الأولى): أن لا يعلم بالخلاف بين الأعلم وغيره، فيرجع لغير الأعلم، لتخيل سهولة معرفة الحالة، بحيث يعرفها الأعلم وغيره. وهو خارج عن محل الكلام لما سبق في جواب السؤال السادس من أن وجوب الرجوع

---

(١) الحاقة: ٤٤ ـ ٤٧.

(٢) وسائل الشيعة ١٣/ ٢٥٦.

للأعلم في الأحكام الشرعية إنما هو بسبب العلم بالاختلاف بين العلماء في الأحكام التي يبتلي بها المكلف.

(الثانية): ما إذا تعذر العمل بقول الأعلم وتيسر العمل بقول غير الأعلم مع كونه مأمون العاقبة. كما إذا كان الدواء الذي وصفه الأعلم صعب التحصيل لا يتيسر للمريض استعماله، والدواء الذي وصفه غير الأعلم متيسراً ومأمون العاقبة، فإن المريض قد يستعمل الدواء الذي وصفه غير الأعلم برجاء الفائدة مع كونه مأمون الضرر. وهو في الحقيقة نحو من الاحتياط الذي هو حسن ولا محذور فيه قطعاً.

وهذا لا يجري في الأحكام الشرعية التي يحرم نسبتها لله تعالى والتعبد بها والعمل عليها إلا بحجة وافية بالعذر عند الحساب، وإلا كان العبد مستحقاً لنكال الله تعالى ومتعرضاً لعقابه. نعم لا بأس بمتابعة غير الأعلم إذا كان قوله أحوط، لما سبق من حسن الاحتياط.

وفي ختام هذا الحديث نود التنبيه إلى أمور..

(الأول): أن الذي يبدو من كثير من هذه الأسئلة ـ ذات الطابع العلمي الاستدلالي ـ أن هناك حاجة للتعرض لهذه الأمور بسبب إشغال الساحة بالحديث فيها على الصعيد العام. وهي أمور قد أطال العلماء وأهل

الاختصاص ـ بعد البحث والتمحيص ـ في الاستدلال عليها بدقة تدريساً وتحريراً في كتب كثيرة.

وحينئذٍ فالحديث فيها على الصعيد العام إن كان من غير أهل الاختصاص فعليهم أن يتنبهوا إلى أن هذه مسائل علمية دقيقة لا تعالج بهذه السهولة والسطحية، بل هي شأن مسائل باقي العلوم ـ كالطب والهندسة ـ توكل للمتخصصين الذين يمتلكون ـ بفضل جهود مضنية لسنوات طويلة ـ العمق العلمي في علم الفقه وما يرتبط به من علوم أخرى، فهؤلاء هم وحدهم القادرون على الإحاطة بأدلة الدعوى وبراهينها ومداخلاتها، وعلى استيعاب ذلك كله.

وإذا كانوا يطمئنون للأطباء والمهندسين وغيرهم من أهل العلوم والفنون في علمهم وفنهم، ويكلون أرواحهم وأموالهم وشؤونهم إليهم، فلماذا لا يطمئنون لعلماء الدين في علمهم، أترى أولئك أوثق من هؤلاء في علمهم ودينهم، وأبعد عن الخطأ والخيانة منهم؟! وهل يرضى المؤمن المنصف لنفسه بذلك؟!

وإن كان الحديث عنها من من يعدون أنفسهم من أهل الاختصاص فالظاهر أن الأدلة الشرعية في ذلك أوضح من أن تخفى عليهم.

على أن المفروض فيهم بحث هذه الأمور مع أهل الاختصاص الذين يحسنون الأخذ والرد فيها، وتمحيص الأدلة ـ إثباتاً أو نفياً ـ عليها. ولذا لا تعلن النظريات العملية في العلوم الأخرى إلا بعد أن يفرغ منها أهل الاختصاص بحثاً وتمحيصاً.

ولا يحسن صدمة المجتمع الإيماني العام بها، بنحو يوحي لهم بأنها حلول إصلاحية شرعية، غفل عنها علماء الدين أو تغافلوا عنها؛ لجمودهم على الماضي، أو لاستفادتهم منه مادياً... إلى غير ذلك من الأقاويل، مما يؤدي إلى زعزعة الثقة بهم، وحيرة الناس في أمرهم، وإحداث البلبلة بين المؤمنين.

أما إذا كانت وجهة نظر هؤلاء أن هذه الحلول ليست حلولاً شرعية، ليطرحوها مع أهل الاختصاص، ويبحثوا معهم في أدلتها الشرعية الكافية، بل هي حلول آنية تقتضيها طبيعة المرحلة التي نعيشها، تجنباً لما يتخيلونه من سلبيات في الحلول الشرعية، فهم يحاولون إقناع عموم الناس بها، ليرتضوها بدلاً من الحلول الشرعية التي يقف علماء الدين عندها، ولا يتجاوزونها، فليصرحوا بالحقيقة على وجهها ويوضحوا وجهة نظرهم هذه إن كانوا

مثاليين، ليعرف المؤمنون على ماذا يقدمون، ومع من يتعاملون، وماذا يراد بهم.

ولماذا هذا التشكيك في الأدلة الشرعية والتغافل عن مداخلاتها والتشبث بدعاواهم بتقريرات خطابية واهية بنحو يوهم أنها أدلة شرعية، وهي ﴿كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب﴾[1].

(الثاني): أن ثوابت التشيع وركائزه في العقائد والتاريخ والفقه لم تثبت إلا بعد البحث والتمحيص، ولم يتسالم علماء الشيعة عليها إلا بعد أن عرفوا رأي أئمتهم المعصومين عليهم السلام الذين عاشوا معهم ما يزيد على ثلاثة قرون تكفي في بلورة العقيدة واتضاح معالمها وثوابتها، ولم يفارقهم الأئمة عليهم السلام حتى عرفوا منهم ذلك وأقاموا الحجة الكافية عليها، وإلا فمن غير المعقول أن يفارق الأئمة عليهم السلام شيعتهم وتحصل الغيبة الكبرى من دون أن يتموا الحجة في ذلك.

ولا نريد بذلك أن نفرض عقائدنا على المؤمنين فرضاً على نحو التقليد الأعمى، بل كل ما نريده منهم هو أن

---

(١) النور: ٣٩.

يتثبتوا عند صدمتهم من بعض الناس بالتشكيك أو الإنكار، ويحاولوا الفحص عن حقيقة الحال، بالرجوع لأهل البحث والتحقيق من ذوي الأمانة والورع، ولا يستغفلوا بتوهم أن هؤلاء لم يتكلموا بما تكلموا به إلا بعد الفحص والتثبت، لحسن ظنهم بهم. فإن ذلك تفريط في الدين والعقيدة، وضياع لهما بوجه لا يعذر فيه العبد أمام الله تعالى.

ولاسيما مع ما ورد عنهم عليهم السلام من أن أمرهم في ذلك اليوم أبين من الشمس[1].

حيث يدل ذلك على أن شبهات التشكيك والإنكار واهية يظهر بطلانها للمتبصر، ولكنها الفتنة والخذلان اللذين وعد الله تعالى بهما في قوله: ﴿أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ۞ ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين﴾[2]، وقوله عز من قائل: ﴿ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب﴾[3] وغير ذلك.

---

(١) الكافي ١/٣٣٦.

(٢) العنكبوت: ٢ ـ ٣.

(٣) آل عمران: ١٧٩.

ووعد بهما الأئمة (صلوات الله عليهم) خصوصاً في عصر الغيبة.

ففي حديث منصور قال: «قال أبو عبدالله عليه السلام: يا منصور إن هذا الأمر لا يأتيكم حتى تتميزوا، ولا والله لا يأتيكم حتى تمحصوا، ولا والله لا يأتيكم حتى يشقى من شقي ويسعد من سعد»[1].

وفي حديث جابر الجعفي قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: متى يكون فرجكم؟ فقال: هيهات هيهات لا يكون فرجنا حتى تغربلوا ثم تغربلوا ثم تغربلوا ـ يقولها ثلاثاً ـ حتى يذهب الله تعالى الكدر ويبقى الصفو»[2].

وفي حديث المفضل بن عمر عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «أما والله ليغيبن إمامكم سنيناً من دهركم ولتمحصن... ولتكفأن كما تكفأ السفن في أمواج البحر، فلا ينجو إلا من أخذ الله ميثاقه»[3]... إلى غير ذلك مما يجب أن يتهيأ معه المؤمن للامتحان، ويعد عدته له، ولا يسترسل في أمره، فإن صرعة الاسترسال لا تستقال.

---

(١) إكمال الدين ٣٣٤.

(٢) الغيبة للشيخ الطوسي ٢٠٦.

(٣) الكافي ١/ ٣٣٦.

(الثالث): الأمل بإخواننا المؤمنين (وفقهم الله تعالى) أن ينظروا إلى ما ذكرناه بعين التدبر والتبصر، وبحسابات العقل الذي مَنّ الله تعالى به على الإنسان، ورفع به شأنه، وأقام عليه به الحجة، وبه يثيب ويعاقب.

ويحذروا من النظرة العاطفية والانفعالية التي لا تستند إلى ركن وثيق، بل إلى الانخداع ببهرجة الأقوال وجمال الطرح والصورة، من دون تبصر في الحقائق وتدبر للعواقب.

وليحذروا أيضاً من التعصب والتقليد الأعمى، إعجاباً بصاحب الدعوى، أو بسبب الانتماء لخطه والاقتناع به، من دون نظر في التفاصيل. فإن ذلك قد يجرّ للمآسي والمهالك بنحو لا يمكن تداركه.

وليعلموا أن المسؤولية عظمى والحساب عسير، وأن المحاسب هو الله تعالى الذي لا تخفى عليه خافية، وقد أتم الحجة وأكملها.

س ٨ ❑ كيف نستطيع تمييز الأعلم من بين المجتهدين؟

ج: العاجز عن الفحص بنفسه ليس له إلا الرجوع إلى أهل المعرفة، وكان الشيعة في عصور حضور الأئمة عليهم السلام كثيراً ما يرجعون إليهم عليهم السلام لتعيين من يرجعون إليه في أمر دينهم، كما أشرنا إلى ذلك في جواب السؤال السادس.

أما في عصر الغيبة وتعذر الرجوع لهم عليهم السلام فليس هناك شيء أقرب وأوصل من الرجوع لأهل الخبرة، وهم الذين بلغوا من العلم مرتبة تؤهلهم للتمييز بين المجتهدين بعد الإطلاع على آرائهم العلمية في الأصول والفقه، وعلى طريقة كل منهم في الاستدلال، ومدى فهمه للأدلة، حيث قد يتضح لهم الأعلم حينئذٍ، فتجوز لهم الشهادة في ذلك، ويقبل قولهم.

نعم لابد من ابتناء شهادتهم على إحاطتهم بآراء أطراف التفاضل ومبانيهم العلمية وطرائقهم في الاستدلال ونحو ذلك، ولا تكفي القناعات والظنون غير المبتنية على ذلك، فضلاً عن المؤهلات الأخرى للمرجع غير العلمية.

س٩ ☐ هل يجوز الاعتماد على الحدس في تعيين الأعلم؟

ج: لا يجوز للإنسان الاعتماد على حدسه لعمل نفسه بأن يقلد اعتماداً على الحدس من دون حجة، لأنه من اتباع الظن والعمل به الذي تظافرت الآيات والأحاديث بالمنع منه، وأنه لا يغني من الحق شيئاً. إلا أن يبلغ مرتبة القطع واليقين، فيجوز.

كما لا يجوز له الاعتماد على حدسه من دون فحص عن حال الآخرين في الشهادة للغير بأعلمية شخص ليقلده، إذ لابد في الشهادة من اليقين عن حس وممارسة. قال تعالى: ﴿أشهدوا خلقهم ستكتب شهادتهم ويسألون﴾[1].

وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((هل ترى الشمس؟ على مثلها فاشهد أو دع))[2].

وعن الإمام الصادق عليه السلام: ((قال: لا تشهدن بشهادة حتى تعرفها كما تعرف كفك))[3].

---

(١) الزخرف: ١٩.

(٢) وسائل الشيعة ١٨/ ٢٥١.

(٣) وسائل الشيعة ١٨/ ٢٣٥.

بل لا يجوز للغير الاعتماد على الشهادة الحدسية حتى لو كان الشاهد ـ من أهل الخبرة ـ قاطعاً في حدسه متيقناً، بل يشترط في حجية الشهادة الحسّ، كما سبق في جواب السؤال الثامن.

س١٠ ❑ قضية تعدد المراجع الدينيين، هل تعتبرونها حالة طبيعية، أو لا؟ وما هي إرشاداتكم لمقلديكم بهذا الخصوص؟

ج: لا ريب في أنها من الحالات الطبيعية، بعد أن كانت أهلية المرجع للتقليد وأعلميته من الأمور الحدسية القابلة للاختلاف، وبعد أن كان للمكلف الاختيار في تعيين المرجع عند تعذر معرفة الأعلم له وعجزه عن الاحتياط أو لزوم الحرج منه.

وبعد غياب العصمة قد تكون في تعدد المراجع بعض الإيجابيات ـ أحياناً ـ لأن وحدة المرجع قد تعرضه للاندفاع في الجري على قناعاته من دون تروٍ وتثبت بنحو قد لا تحمد عواقبه.

كما أنها قد تضفي عليه هالة من الجلالة والقدسية، تجعل من سيرته سنة ثابتة لا يمكن الخروج عنها، وتمنع من النظرة الموضوعية لها وإخضاعها للنقد والتعديل. بل قد يتعدى ذلك لآرائه الفقهية، بنحو يعيق عملية الاجتهاد بعده.

نعم لا ريب في أن لتعدد المراجع سلبيات أيضاً لا يستهان بها لكنها سلبيات لابد منها بسبب فقد المرجعية المعصومة، نتيجة غيبة الإمام عليه السلام، وينبغي أن تكون مثاراً للحسرة لغيبته، ولانتظار الفرج بظهوره، وللنقمة على الظالمين الذي تسببوا في غيبته، وحرموا الأمة من خيرات حضوره، وتوليه لإدارة أمور المسلمين بنفسه.

وعلى كل حال فهذه المرجعية بسلبياتها تبقى هي الحل الأفضل بعد أن تعذرت المثالية الكاملة بفقد المرجعية المعصومة.

أما وصيتنا لمقلدينا (وفقهم الله تعالى) فهي أن اختلاف التقليد لاينبغي أن يكون منشأً للفتنة، ولا سبباً للفرقة، ولا مثاراً للتنابز، والتهاتر، والشحناء، والبغضاء. وعليهم احترام الآخرين ماداموا قد عملوا بموازينهم الشرعية التي قامت الحجة عندهم عليها، والتلاحم والانسجام معهم، والتعاون في سبيل الحق، وخدمة المبدأ. ولو فرض خروج

البعض عن الميزان الشرعي في اختيار المرجع فاللازم الاقتصار على تنبيهه لخطئه بهدوء وحكمة، بعيداً عن العنف والتشنج والتشنيع ونحو ذلك من ما يعقد الأمور ويكون سبباً في إثارة المشاكل والفتنة.

هذا كله مع تبجيل العلماء العاملين المتقين، وحفظ حقهم، وتعظيم حرمتهم، شكر الله سعيهم، وأجزل أجرهم، وسدد خطاهم، ونفع بهم، وجعلنا ـ بتوفيقه ـ منهم.

س ١١ ❑ تطرح في بعض الأوساط فكرة المرجعية المؤسساتية، بأن تشكل لجنة من العلماء، وينحصر بها مهمة اختيار المرجع الديني. ما هو نظركم إلى هذه الفكرة؟

ج: نظرتنا إلى هذه الفكرة تشابه نظرتنا إلى فكرة تعيين الخليفة على المسلمين من قِبَل أهل الحلّ والعقد التي تبناها المخالفون لخط أهل البيت عليهم السلام.

بل تلك الفكرة فرضت نفسها بالقوة اعترافاً بالأمر الواقع واستسلاماً له، وقد تحكمت القوة في تفسيرها وبيان

حدودها، حتى بقيت بلا تفسير ولا حدود، وصارت عبارة أخرى عن تعيين الخليفة بالقوة باسم أهل الحل والعقد، وحتى آل الأمر بالآخرة إلى اضمحلالها حين استغنت القوة عن الخلافة، فألغتها واكتفت بالسلطة.

أما المرجعية عندنا فحيث كانت دينية ـ من أجل الخروج عن عهدة التكاليف الشرعية، وبراءة الذمة منها أمام الله تعالى، وحصول العذر بين يديه يوم يعرضون عليه ويناقشهم يوم الحساب ـ فلابد من ابتنائها على الأدلة الشرعية الكافية التي تصلح حجة بين يدي الله تعالى يوم العرض الأكبر.

والمرجعية الحرة ـ حيث يفترض حرية كل شخص في اختيار المرجع الذي يقلده ويقتنع بقيام الحجة عليه ـ التي جرى عليها الشيعة هذه القرون الطويلة، من عصور الأئمة عليهم السلام إلى يومنا هذا، قد ثبتت مشروعيتها بالأدلة والبراهين الكافية، التي أجهد علماؤنا (رضي الله عنهم ورفع درجاتهم) أنفسهم في تشييدها، على خلاف منهم في كثير من الخصوصيات.

ولا يسع العامة إلا الاحتياط لأنفسهم، ببذل الجهد لمعرفة من هو أهل للتقليد بالطرق الشرعية، كما يبذلون جهدهم لمعرفة سائر الموضوعات الشرعية، كعدالة إمام

الجماعة الذي يصلون خلفه، والشاهد الذي يقبلون قوله، وطهارة الماء الذي يتوضؤن به، وملكية الثياب التي يصلون فيها، والأموال التي يتعاملون بها، و﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾[1].

أما المرجعية المؤسساتية ـ التي يفترض فيها انحصار الشرعية بمن تختاره المؤسسة ـ فلا يمكن فاعليتها دينياً إلا بإقامة الدليل الشرعي ـ الكافي في العذر ـ عليها وعلى جميع أركانها ومقوماتها، مثل مَن له حق تشكيل اللجنة، وتحديد صلاحيتها، من حيثية نصب المرجع فقط، أو الرقابة عليه، أو عزله إذا فقد الأهلية.

وتحديد عدد أعضائها، ومرتبتهم من العلم والتقوى، وكيف يعرف ذلك فيهم، وما هو الموقف عند اختلافهم... إلى غير ذلك.

ثم إذا كان الغرض من المرجعية المذكورة رفع الاختلاف وتوحيد الكلمة فلابد من كون تلك الأدلة قطعية إجماعية غير قابلة للتشكيك والخلاف. ولا يظن بأحد توهم إمكان ذلك بعد أن مضى على عصر بيان التشريع أكثر من ألف عام من حين غيبة الإمام (عجل الله فرجه).

---

(١) البقرة: ٢٨٦.

وهل من المعقول أن يغيب الإمام عليه السلام عن شيعته غيبة يتوقع طول أمدها ـ كما يظهر من النصوص[1] ـ من دون أن تتضح لهم معالم مرجعيتهم في أحكامهم الشرعية التي يبتلون بها كل يوم، بانتظار مرجعية تُقترح بعد أكثر من ألف عام لا يعلم من يقترحها، ولا كيف يقترحها؟!

هذا كله من الجانب الشرعي. أما بملاحظة السلبيات والإيجابيات، فنحن لا ننكر السلبيات للمرجعية الفردية، الناشئة من عدم الضابط للتصدي للمرجعية، ومن تعدد المرجعيات، وتباين وجهات النظر، وعدم استفادة المرجعيات اللاحقة في كثير من الحالات من إمكانيات المرجعيات السابقة، وغير ذلك، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يؤجج العاطفة نحو التغيير من دون موازنة بين البديلين، ومقارنة بين إيجابياتهما وسلبياتهما، والتدبر في الأصلح منهما، والأجدى عملياً.

فكم جرّ الاندفاع العاطفي إلى مآسٍ وفجائع لا تدارك لها.

وإن المرجعية الفردية ـ مع ما فيها من سلبيات ـ قد أثبتت جدارتها هذه المدة الطويلة في قيادة التشيع، وتكامل كيانه، ورفع شأنه، ووضوح حجته، والحفاظ على

---

(١) انظر إكمال الدين ٣٧٨.

واقعيته، وعدم مساومته على مبادئه، واستقلاله في دعوته، من دون أن يسير في ركب القوى العالمية الفاعلة، ويخضع لها، أو يتجمد أمامها، ويسكت عن فضحها.

والملفت للنظر أن الإسلام الذي أراد الله تعالى له الخلود والبقاء؛ لتقوم به الحجة على الناس، قد انشق بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الانشقاق المعهود الخطير، فكانت الغلبة لمن استلم السلطة، وصار هو الممثل للإسلام، الناطق باسمه في دعوته وفتوحه وغنائمه ومكاسبه.

وكان الإسلام الشيعي ـ الذي غرس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذرته المباركة في أول الدعوة، وأقام قواعده في أواخر حياته وأكملها، وأتم الله سبحانه الحجة عليه وأوضحها ـ بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم محتضراً يكاد يلفظ أنفاسه، قد تمسكت به القلة المؤمنة المغلوبة أمرها، وهي لا تستطيع أن تنطق باسمه، لأنه غير معترف به على أرض الواقع.

ثم استرد التشيع أنفاسه، وبدأ مسيرته الهادئة بعناية الله تعالى وصبر الأئمة عليهم السلام وحكمتهم، وثبات شيعتهم، والتضحيات الجسام التي حصلت من أجل ذلك، حتى فرض نفسه على أرض الواقع، وبدأ الاعتراف به تدريجاً، والتعامل معه على أساس هذا الاعتراف، إلى أن ظهر على الساحة العالمية الآن، وإذا به الممثل الحق للإسلام،

الناطق بدعوته، والذي تخشاه قوى الكفر العالمية، وتجندت لمحاربته، مستعينة ببعض الفرق الشاذة المنتسبة للإسلام، وبذوي النفوس المريضة، والاتجاهات المنحرفة، وليس له من قائد ظاهر ـ بعد غياب القيادة المعصومة ـ إلا المرجعية الحرة، معتضدة بتسديد الله تعالى، ورعاية إمام العصر عليه السلام، الذي ينتفع به في غيبته كما ينتفع بالشمس إذا غيبها السحاب[1].

ونستطيع أن نتعرف على أهمية هذه القيادة التي استمرت ما يقرب من أحد عشر قرناً، إذا قارنّا التشيع حين استلمت قيادته بالتشيع في هذا العصر، ولاحظنا صفاءه ونقاءه وماحصل عليه من مكاسب كبيرة على أرض الواقع في هذه المدة الطويلة.

ويزيد ذلك وضوحاً بالمقارنة مع بقية طوائف المسلمين، وكيف كانت، ثم أين انتهت في مسيرتها هذه المدة الطويلة.

ومن النكات المضيئة، المثيرة للدهشة والإعجاب بهذه المرجعية، أن التشيع الذي كان محروماً من السلطة قروناً طويلة قد قامت له في إيران قبل عدة قرون دولة قوية، قد باركتها المرجعية، وانسجمت معها مدة من الزمن، إلا

---

(١) انظر بحار الأنوار ٣٢/ ٢٥٠.

أنها لم تنصهر بها، ولم تندمج معها، كما اندمجت المؤسسات الدينية لبقية فرق المسلمين مع الدول التي قامت باسمها.

بل بقيت المرجعية في دور الرقيب، متمسكة بمبادئها وكيانها، محاولة تعديل مسيرة الدولة ما وجدت لذلك سبيلاً، فإذا لم تستجب لها أنكرت عليها، ورفضت مواقفها، ووقفت منها كما تقف من الدول الأخرى، وإن سبّب ذلك للمرجعية والحوزات التابعة لها المتاعب والمصاعب، وعرّضها للمآسي والفجايع.

كل ذلك لأصالة هذه المرجعية وصلابتها، ولأن نظامها ـ غير المنضبط بضوابط محددة ـ لايمكن السيطرة عليه، ولا يتيسر تسييره في فلك الدولة أو غيرها.

وتتجلى ثمرة ذلك في مقارنة ظاهرة بين مصطفى كمال في تركيا ورضا بهلوي في إيران، فقد جاءا في وقت واحد، بعد اكتساح قوى الاستعمار الغربي الكافر للشرق الإسلامي، وهما يحملان مخططاً واحداً، للقضاء على البقية الباقية للإسلام في المنطقة، وزاد مصطفى كمال على رضا بهلوي بإلغاء الخلافة التي لها قدسية خاصة عند المسلمين، وبإعلان علمانية الدولة، وبفصل الأتراك عن تراثهم الثقافي بتبديل الأبجدية العربية بالأبجدية اللاتينية.

ونجح في مشاريعه وبقيت نتائجها إلى الآن، ومع ذلك فهو حتى الآن له شعبية في تركيا لايستهان بها.

أما رضا بهلوي فقد ارتد خاسئاً في مخططه، وصار لعنة الشعب الإيراني في عهد الحكم البهلوي، فضلاً عما بعد زواله. على أن حكمه أطول مدة، وهو على الدين أخف وطأة.

وهناك كثير من النكات المضيئة في مسيرة هذه المرجعية عبر القرون الطويلة والمنعطفات التأريخية الهامة يضيق المقام عن التعرض لها، ويستطيع الباحث المنصف التعرف عليها.

أما المرجعية المؤسساتية ـ المبتنية على انحصار الشرعية بمن تختاره المؤسسة ـ فهي لم تمر حتى الآن بالتجربة على أرض الواقع الشيعي، ولا يمكن أن تمرّ بها بعد ما سبق من الحديث عن الجانب الشرعي. إلا أنها تبقى فكرة وأمنية تثار ـ بحسن نية أو بسوء نية ـ ضد المرجعية الفردية عند ملاحظة السلبيات التي سبقت الإشارة إليها، والتي قد تضخم من أجل تأجيج العواطف ضدها، في محاولة القضاء عليها، أو اتعابها في مسيرتها، مع الغفلة أو التغافل عن سلبيات المرجعية المؤسساتية.

وأهمها: أن حصر حق القرار بمؤسسة خاصة يحمل المنحرفين للتسلل إلى تلك المؤسسة، لأنهم وحدهم القادرون على سلوك الطرق الملتوية من الغش، والرشوة، والكذب، والتهريج، والتشنيع، والتخويف... وغير ذلك من ما يترفع عنه ذوو المبادئ وأهل الاستقامة والشرف.

فإذا تسللوا، سهل عليهم السيطرة على المؤسسة، واستحصال قراراتها لصالحهم، بطرقهم الملتوية التي أشرنا إليها، كما حدث في الشورى التي كان حصيلتها خلافة عثمان، ثم استيلاء بني أمية ـ الشجرة الملعونة[1] ـ على مقدرات الإسلام والمسلمين. وحينئذٍ يستطيعون حرف مسيرتها والتخلي عن مبادئها، ولم يخشوا إنكار المنكرين، بعد أن كان القرار لهم وحدهم، ولاشرعية لحديث غيرهم.

ومن هنا يسهل على الأعداء التسلل للمؤسسة بأنفسهم، أو بمن يتعاون معهم من المنحرفين، ومرضى القلوب، وضعاف النفوس، وذوي الأطماع، ثم السيطرة عليها وتسييرها لصالحهم.

---

(١) انظر بحار الأنوار ٩ / ١١٩، ٢٥٨/٢٨، ٨٦/٤٠.

وبذلك يفقد التشيّع المرجعية المخلصة التي سارت به أكثر من ألف عام في طريق الله تعالى، وقادته إلى موقعه الآن، حيث صارت عبئاً على الظالمين، ومثيرة لقلقهم.

ويكفينا عبرة ودليلاً على ذلك أن ننظر إلى المؤسسات الدينية لمختلف الأديان، والمؤسسات الإنسانية، والحكومية، والدولية، لنجدها قد انحرفت عن أهدافها النبيلة التي كان المفروض أنها قد أسست من أجلها، بل تخلت عنها، لتكون من مؤسسات الشرور والفساد، أو السائرة في ركاب ذوي الشرور والفساد، أو المنسقة معهم.

وأول مؤسسة في الإسلام مؤسسة الشورى التي كان أعضاؤها من (السابقين الأولين)، ثم مؤسسة التحكيم، ثم بقية المؤسسات الدينية المنتسبة لفرق الإسلام، ومؤسسة الفاتيكان، وغيرها من مؤسسات الأديان الأخرى، ومؤسسة عصبة الامم المنحلة، وخليفتها مؤسسة هيئة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن وما يتبعهما من مؤسسات، وكذا المؤسسات البرلمانية للدول كيف يتم التلاعب بها، بل حتى مثل مؤسسة جائزة (نوبل) من المسيطر عليها والى صالح من تصير؟! إلى غير ذلك من ما لا يحصى.

ولا زلت أتذكر قضية طريفة وقعت في الثمانينات الهجرية، بعد أن قامت المرجعية بدورها المشرِّف في مقاومة المدّ الشيوعي في العراق، وما استتبع ذلك من تأجج عواطف المتدينين نحوها، وانشدادهم لها، وقد نغصتهم سلبيات تعدد المرجعية، التي قد تعيق المرجعية العامة عن بعض مشاريعها، أو تجعلها تتعثر في طريقها.

وقد سافر بعض التجار المتدينين المتحمسين من ذوي الشهامة والخدمات الدينية ـ ومِن مَن أكنّ له شخصياً المودة والاحترام حتى الآن ـ إلى الدول الأوربية منتقلاً بينها. ولما رجع من سفرته المذكورة جمعني معه مجلس كنت أرتاده كثيراً، فرأيته معجباً بالنظام البابوي في الفاتيكان، وقال متحسراً لوضع المرجعية الشيعية ـ وبحسن نية ـ ما مضمونه: يدخل الكرادلة مجمعاً لهم لا يخرجون منه إلا بتعيين البابا، ثم لاخلاف ولا نزاع.

وقد منعني الجو الانفعالي والتأجج العاطفي من التعليق على حديثه، فسكتُّ على مضض.

ولم تمر مدة طويلة ـ سنتان أو أكثر أو أقل ـ وإذا بالبابا يصدر قراره الشهير الراجع إلى تبرئة اليهود من دم المسيح وحذف كل ما يسيء إلى اليهود من الكتاب المقدس، ومن التعاليم الدينية، وقامت في وقته ضجة حول القرار

المذكور، وكثر الحديث عنه، وعن دوافعه، وجمعني بذلك التاجر المؤمن نفس المجلس، ولعله بحضور أكثر الجماعة الذين سمعوا الحديث الأول، وإذا به منفعل من الموقف المذكور، يوجه تهماً قاسية في الدوافع وراء قرار البابا..

وهنا رأيت المناسب تذكيره بحديثه السابق، فقلت بتبسط معه ما مضمونه: ياحاج ليس لك الحق في ذلك، فأنت هنا وفي هذا المجلس بالذات، وقبل مدة قريبة، كنت معجبا بالنظام البابوي، وقلت: كذا وكذا.

ثم قلت له: إن ذلك النظام هو الذي أوصل إلى هذه النتيجة، وتم بيننا حديث ودي طويل حول ذلك.

ولا يخفى على المؤمنين ـ سددهم الله تعالى وأعانهم في محنتهم ـ أن الخلاف أمر طبيعي، وقد عاش الأئمة المعصومون عليهم السلام مع شيعتهم متواصلين معهم مدة لا تقل عن ثلاثة قرون، ورأوا الخلاف بين شيعتهم عن حسن نية أو سوء نية، وشكوا من ذلك، كما شكى منه شيعتهم، وهم على علم بطول أمد الغيبة وتعقد الأمور على الشيعة فيها، فلو كان هناك نظام للمرجعية أصلح من المرجعية الفردية الحرة لما جهلوه، ولو عرفوه لما بخلوا به على شيعتهم في محنتهم، وكل ما فعلوه (صلوات الله عليهم)

هو التأكيد على الإخلاص في العمل والخوف من الله تعالى، والتحذير من حب الظهور والرئاسة، واتباع الهوى، ونحو ذلك مما يرجع لتهذيب النفوس وإصلاحها.

وفي الحقيقة أنه بعد غياب القيادة المعصومة وتعرض القيادة للخطأ المتعمد أو غير المتعمد، فالمرجعية الفردية الحرة، حيث تبتني على إيكال تشخيص من هو أهل للمرجعية لعامة الناس من دون أن يفرض عليهم فرضاً، فهي تبتني في الوقت نفسه على أمرين مهمين:

(الأول): رقابة عامة الناس على المرجع، فمن لايعجبهم واقعه وسلوكه ينكرون عليه ـ ولو في أنفسهم ـ ويعرضون عنه ويتجهون إلى غيره.

(الثاني): فسح مجال التصدي لأهل الإخلاص والواقعية والاستقامة من من يهتم بخدمة المبدأ. وحينئذٍ يبقى للحق ولأهله صوت ودعوة، وتقوم بهما على الناس الحجة.

كما أنه يمنع من شدة الانحراف والبعد الكثير عن الحق، لأن وجود حق ظاهر ناطق يفضح الباطل وينبه الغافل عنه، ويمنع أهل الباطل من الاغراق فيه. أما المنحرفون في سلوكهم فإنهم لو استطاعوا أن يجمعوا حولهم الناس ويقنعوهم ـ بطرقهم الملتوية أو بكفاءاتهم

الشخصية ـ مدة من الزمن، إلا أن الحق بقوة حجته، وبواقعية حَمَلته، يعري الانحراف والزيف، فيتراجع إليه من يستيقظ ضميره، وتقوم الحجة به على غيره.

وهكذا يبقى الحق ظاهراً مستمراً في دعوته، إليه يرجع الغالي وبه يلحق التالي، وعنه يهلك المبطل.

أما المرجعية المؤسساتية فهي تسد الطريق على الغير، فلا يُعترف به وإن كان محقاً في دعوته، مخلصاً في عمله، مستقيماً في سلوكه، فإذا انحرفت خفي على الناس انحرافها، لعدم وجود حق ظاهر، ليقارن بها ويفضحها.

ولو ظهر انحرافها لبعض أهل المعرفة والتمييز لم يجدوا حقاً يلجؤون إليه، ويستضيؤن بنوره. ولا يسمع منهم الإنكار، لأنه خروج على الشرعية المفروضة.

وبمدة قليلة تضيع معالم الحق ويعفى أثره وتندرس معالمه، ويفرض الباطل نفسه على أرض الواقع ويتحرك كيف يشاء مستغلاً شرعيته المفروضة، وليس لله تعالى في مقابله دعوة ظاهرة، ولا حجة ناطقة.

وربما يشير إلى هذا المرجع الديني الشهير آية الله السيد أبو الحسن الأصفهاني قدس سره في كلمته المشهورة: «النظام في اللا نظام» يقول المتحدث عنه: «ولابأس أن أذكر له رأياً قد أشتهر عنه، قد يؤخذ عليه مثل هذا الرأي، وهو

قوله قدس سره : ((النظام في اللا نظام)) فقد حظوت بخدمته يوما، مع أن مجلسه كان أقرب إلى التواضع، ولكن مكانته العامة تجسمت أمام عيني فهبته، ولكنني استجمعت قواي، وسألته كالمستنكر عن معنى هذه الجملة، فافتر ثغره عن ابتسامة خفيفة، وقال: هل يمكن أن أدعي التناقض، ثم أردف قوله بأنني أقصد أن نجاحنا (أي الهيئة الدينية) في مثل هذا اليوم هو في اللا نظام. ثم شرح قوله بمثال، وهو أن البلدة إذا كانت أبنيتها متصلة مصطفة، فإذا أحرقت دار سرت النار إلى بقية الدور، وإن كانت الدور متبعثرة ها هنا وها هنا فإن أحرقت دار سلمت البقية. ولم أشرح ما فهمته من كلامه كما لم يشرحه. والمثال وحده كاف لشرح النظرية))[1].

ولعل هذا هو السر في قصر الفترة بين نبي الله عيسى عليه السلام وبعثة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، وفي طول أمد الغيبة، فإن معالم الدين الحق بعد عيسى عليه السلام ضاعت بسبب تشكيلة المرجعية الدينية المسيحية، حيث انحصرت بمؤسسات لا يعترف بغيرها، وبانحرافها عقيدياً وعملياً انحرفت المسيحية كلها، ولم يبق لله تعالى ناطق بالحق تقوم به الحجة على

---

(١) مجلة الدليل السنة الأولى العدد:٣، ٤ صفر سنة ١٣٦٦هـ، كانون الثاني سنة ١٩٤٧م في عدد خاص بمناسبة وفاته قدس سره.

الناس، كما يشهد بذلك ما ورد في حديث إسلام سلمان الفارسي رضي الله عنه [1]. فكان مقتضى حكمة الله تعالى ولطفه أن يجدد الحجة على الناس ببعثة خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم.

أما في عصر الغيبة فالحجة باقية ببقاء دعوة التشيع المتكاملة المتناسقة، وببقاء المرجعية الفردية الحرة الحاملة لها، والناطقة بها، والداعية إليها، والمسددة بعناية الله تعالى ورعاية إمام العصر أرواحنا فداه، والتي تستطيع بحقها وواقعيتها فضح الباطل والمبطلين، والانحراف والمنحرفين، والإنكار عليهم، وبيان زيغهم وباطلهم ﴿قل فلله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين﴾[2]، ﴿وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون﴾[3].

وحسب تقديرنا فإن الدعوة للمرجعية المؤسساتية دعوة غير عملية بعد فقدها للدليل الشرعي القاطع، ولا أثر لها إلا إتعاب المرجعية الفردية الحرة التي تمتلك وحدها الشرعية، واستغلال بعض السلبيات فيها، وتضخيمها من أجل إغفال الناس عن واجبهم الشرعي،

---

(١) انظر بحار الأنوار ٢٢/ ٣٥٥.

(٢) الأنعام: ١٤٩.

(٣) التوبة: ١١٥.

وإشغالهم بنظرية قد تمتلك من جمال الطرح مايغفلهم عن التبصر فيها، والتعرف على مخاطرها، مستغلين حسن نية الكثير منهم، وتأجج عواطفهم ورغبتهم في الإصلاح.

وكان الأولى بمن يدعو للمرجعية المؤسساتية الآن ـ من ذوي النية الحسنة ـ تجنباً لسلبيات المرجعية الفردية الحرة أن يدعو بدل ذلك للواقعية والإخلاص، وقوة التدين في المرجع وفي الهيئة العاملة معه، مع الاهتمام بمراعاة الموازين الشرعية في الدعوة لتقليد المرجع، وفي الاستجابة لتلك الدعوة من قبل المؤمنين..

(أولاً): لأهمية ذلك في أداء الوظيفة الشرعية والخروج عن المسؤولية أمام الله تعالى، على ما بسطنا الكلام فيه في مقدمة رسالتنا العملية، وفي رسالتنا التي وجهناها لطلاب العلم والمبلغين بما يغني التعرض له هنا.

(وثانياً): لأن ذلك من أهم أسباب الفيض الإلهي في توفيق المرجعية وتسديدها، لأن الله تعالى مع عبده المؤمن ما دام العبد معه، وكما قال تعالى: ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين﴾[1].

(وثالثاً): لأن للواقعية والإخلاص أكبر الأثر في تخفيف سلبيات تعدد المرجعية.

---

(١) العنكبوت: ٦٩.

وهناك نكات مضيئة في تاريخ المرجعيات السابقة والمعاصرة نتيجة الإخلاص والواقعية تكفي عبرة في ذلك.

فقد كان الانسجام بين المرجعيات على أشده في أوائل القرن الثالث عشر الهجري في عصر مرجعية الشيخ كاشف الغطاء وإخوانه.

واشتهر عن المرحوم الشيخ صاحب الجواهر قدس سره أنه أرشد لتقليد الشيخ الأنصاري قدس سره من بعده، لثقته بكفاءته، مع أنه لم يكن من جماعته، ولا من أتباع مدرسته.

وقد أبدى السيد الشيرازي الكبير قدس سره اهتمامه الشديد بالمرجع المعاصر له الشيخ محمد حسن آل ياسين قدس سره، حتى قيل إنه لما ذهب جماعة من تجار بغداد إلى سامراء يحملون له حقوقهم الشرعية أنكر عليهم، وقال: إذا كانت حقوق أهل بغداد تنقل إلينا يموت الشيخ محمد حسن آل ياسين ومن معه جوعاً! ويقول المرحوم الحجة الشيخ محمد حرزالدين قدس سره حينما يذكر وصول نبأ وفاة الشيخ محمد حسن آل ياسين إلى سامراء وهو فيها: «وبلغني موثوقاً أن الميرزا السيد محمد حسين الشيرازي بكى لفقده. وأقام

الفاتحة لروحه في سر من رآى، وحضرناها»[1]. ولما تعرض السيد الشيرازي المذكور للاعتداء في سامراء بقتل ولده في فتنة طائفية عمياء[2] شدُ المراجع والعلماء في النجف الأشرف (قدهم) الرحال إلى سامراء دعماً له وتضامناً معه.

وقد عاصرنا مرجعيتي سيدنا الأستاذ الجد السيد الحكيم وشيخنا المعظم الشيخ محمد رضا آل ياسين (قدهما)، فكان التعاون والتنسيق والاهتمام المشترك بينهما مثالياً رائعاً.

ولا زلنا نلمس إلى اليوم تأثير الإخلاص والواقعية في انسجام المرجعيات والتعاون بينها لتجنب السلبيات والمفارقات. ولا يسعنا إحصاء ذلك فقد طال بنا الحديث.

نعم نود أن نشير في ختام هذا الحديث إلى أهمية اعتماد المرجع الديني على ذوي الاختصاص والتقوى، والاستعانة بهم واستشارتهم، وتقسيم الأعمال على اللجان المختصة؛ لأن المسؤولية أكبر وأعقد من أن يستقل بها شخص واحد، خصوصاً في العصر الحديث مع ما فيه

---

(١) معارف الرجال ٢/٢٣٣.

(٢) يأتي التعرض لها في القسم الثاني من هذا الحوار في جواب السؤال الحادي عشر.

من تعقيدات. وكذلك دعمه ورعايته للعاملين المستقيمين في المؤسسات والمراكز والمشاريع الإسلامية المتنوعة.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يسدد المخلصين في دعوتهم وعملهم وينفع بهم، إنه ولي المؤمنين، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

س ١٢ ❑ عرف عنكم اهتمامكم بإلقاء محاضرات أخلاقية وتربوية في شهر رمضان المبارك وغيره من المواسم، فهل ترون ذلك ضرورة دائمة خاصة في هذا العصر؟

ج: هذا أمر ضروري في كل عصر، وفي حق كل أحد مهما بلغ شأنه، ففي الحديث الشريف: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: تذاكروا وتلاقوا وتحدثوا فإن الحديث جلاء القلوب، إن القلوب لترين كما يرين السيف جلاؤها الحديث»[1].

ويتضح ذلك بملاحظة القرآن الكريم وأحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل البيت عليهم السلام وماروي عن الأنبياء والأولياء،

---

(١) الكافي ١/ ٤١.

وعليه جرت سيرة السلف، حتى كانت تعقد مجالس للوعظ، ومنها مجلس في الصحن الشريف يتحدث فيه المرحوم الشيخ جعفر الشوشتري قدس سره يحضره الناس بطبقاتهم بما فيهم بعض المراجع المشهورين في النجف الأشرف، عدا المجالس الخاصة، والدروس الأخلاقية التي يقوم بها أساتذة ماهرون.

وحبذا لو يراعى ذلك ويهتم به في هذا العصر الذي طغت فيه المادة وقويت فيه حبائل الشيطان، وظهرت فيه نغمة التسامح والتحلل.

وإذا لم يتسن عقد مجالس خاصة للوعظ والإرشاد والتربية الأخلاقية، فلا أقل من اهتمام الخطباء بذلك في مجالس الحسين عليه السلام والمناسبات الدينية ونحوها، وتخصيص فترة منها لهذا الجانب على ضوء الكتاب المجيد وأحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل البيت (صلوات الله عليهم)، وما روي من تعاليمهم وسيرتهم وسيرة الصفوة من أوليائهم، بعيداً عن الإغراق والاجتهادات التي لا تستند إلى ركن وثيق.

وإذا لم يتيسر لأحد شيء من ذلك فعليه أن يهتم بالتدبر في القرآن الكريم وبالاطلاع على خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل البيت عليهم السلام وأدعيتهم التربوية، وسيرتهم وأحاديثهم التي بها جلاء القلوب وصلاح النفوس، فإن كلامهم نور،

وأمرهم رشد، ووصيتهم التقوى، وفعلهم الخير، وعادتهم الإحسان، وسجيتهم الكرم.

والحمد لله الذي وفقنا للتمسك بهم والاعتصام بحبل الله تعالى وحبلهم، ونسأله الثبات على ذلك والمضي عليه.

س ١٣ ❑ يتساءل البعض لماذا يعتمد المرجع الديني على أبنائه والقريبين منه أكثر من اعتماده على غيرهم؟

ج: هذه حالة غير مطردة، بل يختلف المراجع في ذلك نتيجة لاختلاف أوضاعهم وظروفهم، فبعض المراجع لم يعرف عنهم ذلك، ولو لفقدهم الأقرباء والتلاميذ الذين يتيسر الاعتماد عليهم، وبعضهم عرف منهم الاعتماد على أقاربهم نسبياً، وآخرون اعتمدوا على تلامذتهم.

والمهم في المقام هو الأمانة والإخلاص، والاهتمام بشؤون المرجع، وحسن الإدارة، فإن فقدها الأقارب والتلاميذ لم ينبغ الاعتماد عليهم، ولذا كان من أهم المطاعن على عثمان الاعتماد على أقاربه وإيكال أمور المسلمين لهم.

وإن كانوا أهلاً للأمانة فما المانع من الاعتماد عليهم، ولو في بعض الأمور، كل بحسب قدرته؟.

وقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه عوتب على اعتماده على بعض أرحامه وتوليتهم، فقال: آتوني خيراً منهم لأوليه![1].

بل إذا عرف المرجع الأمانة في تلامذته أو المقربين منه، ووجدهم أهلا لتحمل المسؤولية، فما المحذور في اعتماده عليهم ولاسيما بعد تلكؤ الآخرين في التضحية بأوقاتهم قبل بروز المرجع على الصعيد العام باعتبار أن تلامذته والمقربين منه قد عاشوا معه وجربهم، وعرف عنهم ما لم يعرف عن غيرهم، وهم باتجاهاته وآرائه ومفاهيمه التي يحملها ـ والتي على أساسها تحمل مسؤولية التصدي للمرجعية ـ أعرف، وبالانفعال بها والجري عليها والتضحية من أجلها أحرى وأقرب، على أن لايكون الاعتماد بدافع العاطفة فيقدمهم على من يستعد لتحمل المسؤولية من من هو أوثق منهم وأجدر.

وقد جمعني في سفرتي لإيران في حياة سيدنا الأستاذ الجد السيد الحكيم قدس سره مجلس مع بعض الأشخاص،

---

(١) انظر شرح نهج البلاغة ١٩٩/١٥.

فاقترح علي أن يجنب السيد أولاده المساهمة في إدارة شؤون مرجعيته، اقتناعا منه بموقف نسبه لبعض المراجع.

فقلت له: أترى أن السيد إذا كان قد ربى أولاده وغرس فيهم الإخلاص والأمانة وعرف أهليتهم فما المبرر لتركهم والاعتماد على غيرهم مِن مَن هو أبعد عنه وأقل معرفة به؟!

ولا زلت أتذكر تلك الليلة الليلاء من ليالي مرض السيد الجد قدس سره الذي قضى عليه، فقد بلغنا عبر الهاتف في النجف الأشرف ـ في أوائل شهر صفر قبل وفاته بشهرين تقريباً ـ أن سماحته قد تردت صحته في المستشفى، حيث عرضت له نوبة قلبية حادة، وكان بسببها معرضاً لقرب الرحيل المحتوم، وهرع إلى بغداد أكثر القريبين. ولم يبق في النجف إلا المرحوم ولده الأكبر الخال آية الله السيد يوسف قدس سره وبعض شيوخ العائلة وبقيت معهم، ورجعنا بعد صلاة المغرب للمجلس العام في دار السيد الجد، ونحن في أشد الوجوم والقلق، لأنا نتوقع الخبر الصاعق في كل لحظة.

وبعد أن انتهى المجلس، وخرج الناس، خرجت مع المرحوم الخال مصاحباً له في طريقه إلى بيته، وفي الطريق جرى الحديث بيننا، وإذا به في مشكلة أهم مما يتوقعه من

فقد السيد، حيث قال ـ ما مضمونه ـ: الموت أمر لابد منه، إلا أن مشكلتي أن السيد قد أوصى إلي بما يتركه من أموال عامة لأشرف على صرفها، ويصعب علي تحمل الأمانة لبعض الملاحظات.

وحاولت التخفيف عنه فلم أفلح، حتى إذا وصلنا إلى بيته طلب إلي أن أدخل معه لإكمال الحديث فدخلت، وطال الحديث بيننا، حتى قلت له: هذه الأموال لابد أن تصرف، وأنا أتعهد بأنك ستحصل إجازة بتولي صرفها من كل من يحتمل توقف صرفها شرعاً على إجازته، من المراجع والمجتهدين الذين كانوا كثيرين في النجف، وأصرّ على الامتناع، وطلب إليّ بإلحاح أن أسافر في اليوم الثاني إلى بغداد لأبلغ السيد بامتناعه من قبول الوصية بهذا الوجه.

وكان الطلب محرجاً لي، حيث يصعب عليّ مواجهة السيد الجد قدس سره بذلك وهو في ذلك الوضع الصحي المتردي، مع محاذير أخر كنت أخشى منها.

لكني استسلمت على مضض مراعاة لوضعه المأساوي، واستجابة لإصراره. غير أن الله تعالى كفاني ذلك، حيث تيسر له إبلاغ غيري بالطلب المذكور من من هو في بغداد، وفعلاً بُلّغ المرحوم السيد الجد بذلك

لكنه قدس سره أصرّ على إلزامه به، لما يعرفه من أهليته وتورعه، فاستسلم له، وقام بذلك بعد أن احتاط بما أمكنه من وجوه الاحتياط.

وقد ذكرت هذه القصة للتاريخ والعبرة. فإنه إذا كانت الأمانة في الدين هكذا فما المبرر لترك الاعتماد عليه!!

بل مثل ذلك مما يؤكد مبدئية المرجع وقوة تأثيره على أتباعه في غرس الأمانة والمبدئية فيهم، ويؤكد ثقة الناس به وبهم، ويزيد المرجعية بهاءً وقدسية، ويرفعها في نفوس الناس، كما رأينا أثر ذلك في اندفاع الناس نحو المرحوم الخال السيد يوسف قدس سره وتعلقهم به مصرين على تقليده، وعلى إقناعه بقبول ذلك، إلا أنه أصر على الامتناع تورعاً، ومحاولة منه للتخلص من تحمل الأمانة ما وجدَ إلى ذلك سبيلاً. وإن كان هو أهلاً لذلك بنظر كثير من أعلام النجف الأشرف في حينه، وعلى رأسهم المرحوم السيد الجد قدس سره، كما يناسب ذلك تعامله معه، وما بلغنا بطريق موثق من إرشاده له.

لكن السيد يوسف قدس سره عقب على ذلك بأن السيد قدس سره هو الذي زهّدني في المرجعية تجنباً لمشاكلها، فقد دخلت عليه يوماً فرأيته منفعلاً من بعض المشاكل، وقال لي: إياك أن تورط نفسك بهذا الأمر.

بل كان قدس سره يضيق حتى من قيامه ببعض النشاطات التي قد تناسب الظهور والوجاهة، كصلاة الجماعة. وبلغنا عنه في حديث مع بعض الخاصة في حياة السيد الجد قدس سره في أواسط عهد مرجعيته أنه قال: إنما أقوم بذلك فعلاً تنفيذاً لرغبة السيد ومراعاة لحقه، وما أدري كيف يكون موقفي بعده ولعلي أترك ذلك، لعدم الملزم به. غير أنه أخيراً استمر على ذلك بالمقدار الذي كان يستوضح رجحانه. ونسأل الله جل شأنه أن يحسن جزاءه.

كما نسأله سبحانه أن يسدد الكل في عملهم ويجزيهم بنيتهم إنه أرحم الراحمين وولي المؤمنين.

س ١٤ ❑ تطرح إشكالية على عمل الجهاز المرجعي بأنه خاضع لمستشارية المرجع أكثر من خضوعه لشخص المرجع، فما هو نظركم؟

ج: هذا على عمومه ظلم وتجاوز للحقيقة، إذ ليس هناك قاعدة عامة في ذلك، بل هو أمر يختلف باختلاف المراجع في قوة الشخصية وفي الحزم، وفي سهولة اتخاذ

القرار، وفي الثبات على القرار، كما هو الحال في سائر المسؤولين، وليس هو مختصاً بمراجع الدين.

نعم لا إشكال في أن للهيئة العاملة مع المرجع في الجملة الأثر في القرار وتسيير عمل الجهاز المرجعي، ولو لأنه يستعان برأيهم كمستشارين، الذي هو من الإيجابيات في المرجع، أما السيطرة على القرار وعلى تسيير الأعمال فهي ـ كما قلنا ـ تابعة لشخصية المرجع.

وقد رأينا من بعض المراجع ﷺ من الحزم والسيطرة على جهازه، والواقعية وحسن التصرف، ما يلفت النظر ويثير الإعجاب والإكبار.

هذا وفيما يخص هذا السؤال والسؤال السابق فنحن لا ننكر السلبيات غير المتعمدة، بل والمتعمدة في بعض الحالات، إلا أن الأمل بالمؤمنين سددهم الله تعالى النظرة الواقعية للأمور والحذر من الحملة الشعواء على الحوزة والمرجعية، وتضخيم السلبيات وافتعالها.

فقد اطلعنا على بعض الافتراءات على أعاظم مراجعنا ـ الذين تجلّهم الحوزة العلمية ـ لا يقوم بها من له أدنى مسكة من الكرامة، فضلاً عن الدين، وليس المراد بها إلا زعزعة الثقة بخط المرجعية العام الذي هو فخر هذه

الطائفة ووسام الشرف في جبينها، وطريقها الموصل لها إلى الله تعالى، وبه تكامل شخصيتها وفاعليتها.

فبعين الله تعالى مالقيه ويلقاه علماؤنا الأبرار نتيجة ثباتهم على مبادئهم، وصلابتهم في مواقفهم، واستقامتهم في مسيرتهم، ورفضهم التعاون والتنسيق مع قوى الشر والطغيان والسير في فلكها.

ونسأله سبحانه أن يثبتهم على ذلك ويسدد خطاهم، ويشكر سعيهم، ويعظم أجرهم، ويعز نصرهم؛ إنه ولي المؤمنين وناصر المظلومين. وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وليت شعري إذا تزعزعت الثقة بهذا الخط فما هو البديل الخالي عن السلبيات والمفارقات؟! وأين يتجه المؤمنون؟! وكيف يصلون إلى ربهم ويحفظون دينهم عن التحريف والتلاعب؟!

وإذا لم تكن المرجعية ـ التي نشترط فيها العدالة بمرتبة عالية ـ أهلاً للثقة فماذا نفعل؟ هل نبقى بلا مرجعية؟ أو نتعامل مع مرجعية غير أمينة، كما تعامل غيرنا، ووصلوا إلى ما وصلوا، وانتهوا إلى حيث انتهوا!!

والأجدر بالمؤمنين ــ أعانهم الله تعالى في محنتهم وسددهم في مسيرتهم ــ أن ينظروا لأنفسهم ولدينهم

وتكون دعوتهم إصلاحية هادفة بدعم المرجعية وتأييدها، بل تعظيمها وتقديسها.

لكن مع التأكيد على الواقعية، والإخلاص، والتقوى، وحسن السلوك، في شخص المرجع، وفي أعوانه، وفي الداعين له المرشدين لأهليته، وتشجيع من يتحلّى بذلك وتبجيله، وعضده، والتعاون معه، والانضمام إلى خطه، والتحفظ من من لم يعرف فيه ذلك، بل الإنكار الهادئ على من يخرج عنه، والمباينة له، ليعرف كساد بضاعته، ولا يتعرض لهذه الأمانة إلا من هو أهل لها قادر على حملها، مع كمال التحفظ منهم والحذر من التهريج والدعايات الكاذبة، ومن تدخل الأغراض الشخصية والمصالح الفردية، والعواطف والمجاملات.

فإن الأمانة عظيمة والمسؤولية كبيرة، والرقيب هو الله تعالى الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

وقد ذكرنا في جواب السؤال الحادي عشر أن المرجعية تبتني على رقابة الناس على المرجع، فعليهم أن يؤدوا واجبهم من موقعهم، ولا يتساهلوا في ذلك ويقفوا منه موقف المتفرج اللامبالي.

ولتكن المحنة التي نمرّ بها محفزة على أداء الواجب، ورعاية الأمانة، والقيام بالمسؤولية أزاء هذا المبدأ

الشريف، وأزاء خط المرجعية المقدس، الذي هو من أهم سماته المضيئة ومميزاته المشرفة.

والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل.

س ١٥ ❑ الإمام المهدي عليه السلام غائب عن وجدان كثير من شيعة أهل البيت عليهم السلام رغم عقيدتهم به، فما هي السبل التي ترونها كفيلة بشعورهم بحضوره عليه السلام؟

ج: كل أمر حق غيبي يحتاج حضوره وجدانياً إلى تركيزه في النفس بالتفكر والتذكر المستمر، وعدم إغفاله، وبذلك تتم فاعليته وتأثيره في سلوك من يعتقد به.

ولذلك ورد الحث الكثير على التفكر، كما أطلنا الكلام فيه في رسالتنا الموجهة لرجال الحوزة والمبلغين.

وإن من جملة الأمور الغيبية الحقة وجود الإمام المهدي (عجل الله فرجه) وأثره في سير نظام الكون، ولاسيما أمر شيعته ورعاية شؤونهم وتسديد مسيرتهم، كما يناسبه ما ورد من أن الانتفاع به في غيبته، كالانتفاع

بالشمس إذا جللها السحاب[1] وأن الأرض لا تبقى بغير إمام، وأنه لو رفع الإمام عنها لساخت[2].

فعلى المؤمنين وفقهم الله تعالى الاهتمام بحضور ذلك في وجدانهم، وتركزه في نفوسهم، بالتفكر والتذكر والارتباط المستمر به، من خلال الأدعية والزيارات الكثيرة الواردة له عنه(عجل الله فرجه)، وعن آبائه (صلوات الله عليهم) ومن خلال التأسي به في محنهم وكرباتهم، لأنه أطول الناس محنة وأشدهم كربة، واللجوء إليه في مهماتهم، والاستجارة به في كرباتهم، والاستشفاع به إلى الله تعالى في دعواتهم، لأن الله تعالى يجري الأمور على يديه، وهو أفضل شافع في هذا العصر إليه.

كما أن عليهم أن يرتبطوا به، ويتذكروا موقعه من خلال الرجوع لعلمائهم الذين هم يمثلون وجهته، ويقومون ببعض وظائفه، لأنهم ـ كما ورد في توقيعه الشريف ـ حجته على شيعته، وهو حجة الله تعالى[3].

بل حتى من خلال التوجه والنظر للفساد المنتشر في العالم من الظلم والطغيان والانحلال وغير ذلك، حيث

---

(١) انظر بحار الأنوار ٣٢/٢٥٠.

(٢) الكافي ١/١٧٨ ـ ١٨٠.

(٣) انظر وسائل الشيعة ١٨/ ١٠١.

ينبغي أن يكون سبباً لتذكره، والأسف لغيبته، وانتظار ظهوره، وتوقع فرجه الذي به يتم تطهير الأرض من جميع ذلك، لأنه (صلوات الله عليه) يملؤها قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً.

وقد ورد عنهم عليهم السلام ردع الشيعة عن قبيح الأعمال، لأن ذلك يعرض على النبي صلى الله عليه وآله وعلى إمام العصر عليه السلام فيؤذيهما[1].

ولو تجلت هذه القضية لهم بالتفكر والتدبر لأصلحت كثيراً من سيرتهم، حيث لاريب في أنهم يحبونهما ويهابونهما، ولا يرتضون لأنفسهم إيذاءهما.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يثبتنا على ولايته وانتظار أمره، ويهب لنا لطفه عليه السلام وعطفه، ورأفته، ورحمته، وتحننه، ودعاءه، وتفقده، وشفاعته، ولايحرمنا بركة ذلك في ديننا ودنيانا.

س ١٦ ❑ سيدنا الكريم في مثل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها امتنا الإسلامية توجد هناك أزمة ثقة في بعض مجتمعاتنا (الإمامية) بين

---

(١) انظر الكافي ١/٢١٩.

المجتمع ورجال الدين من علماء ومبلغين، ساعد على وجودها ظروف كثيرة لا تخفى على المتابع، فيا حبذا لو تفضلتم علينا ببعض النصائح والتوجيهات على التخفيف من تلك الأزمة.

ج: الأزمة المذكورة من أهم مشاكل هذه الطائفة الممتحنة وأعقدها. وهي بعد مؤشر خير لهذه الطائفة يناسب صمودها وخلودها، لأنها تكشف عن تحرر المجتمع فيها من التقليد الأعمى لرجال الدين والتبليغ، مما يجعل رجل الدين غير قادر على حرف المجتمع عن مسار هذه الطائفة المستقيم، ونهجها القويم لو سولت له نفسه وغلبه هواه؛ أو لضغوط خارجية تدعو للانحراف، كما حصل لكثير من الطوائف والمجتمعات.

كما أن رجل الدين والتبليغ إذا كان مستهدفاً للنقد والتمحيص صار حذراً متيقظاً، وحاول تجنب المزالق والبعد عن مواقع التهم، وتحفز للتكامل والرقي.

وعلى كل حال يجب على جميع الأطراف الوقوف عند حدود الله تعالى والحذر من الخروج عنها في سورة

التحرر والاندفاع، وتحري رضا الله تعالى، وصدق النيّة معه.

فيجب على رجل الدين والتبليغ الاهتمام بأداء وظيفته على أحسن الوجوه وأفضلها، وتجنب السلبيات بالقدر المستطاع والاستماع للنقد البناء والتجاوب معه. من دون أن يصل الأمر به إلى إرضاء الناس على حساب المبدأ والواجب مهما كان الثمن.

كما يجب على أفراد المجتمع التشجيع على الاستقامة، وأداء الواجب، ورفض الزيغ والانحراف مهما كان مصدره، والحذر من النقد الهادم غير المسؤول ولا المنصف.

نعم، هناك أمر مهم له أعظم الأثر في هذه الأزمة يحسن التعرض له هنا، وهو أمر المال الذي يتعرض رجال الدين والتبليغ لتحصيله، والذي لم يُحسِن البعض منهم التصرف فيه، حيث ينتظر منهم إنفاقه في ترويج الدين، ورفع أعلامه، والدعوة له، أو في إغاثة ذوي الحاجة المضطرين من المؤمنين.

بينما لم يلمس الناس منهم ذلك، بل بدا منهم كسبه لأنفسهم يتنعمون به، ويتوسعون في إنفاقه، حيث قد يتعدى بعضهم فيه لمصارف الترف والبطر حسب منظور

الناس، حيث أوجب ذلك انعكاس صورة سيئة لرجل الدين والتبليغ عند كثير من الناس، وضاع الصالح في هذا الخضم. حتى اعتقدوا أنهم لم يدخلوا في هذا المجال من أجل القيام بالوظيفة الشرعية، وأداء الواجب في الدعوة إلى الله تعالى، بل من أجل تحصيل المال والكسب غير المشروع، وسلبت الثقة منهم، وشاع سوء الظن فيهم، حتى قد يتفاقم الأمر، ونصل إلى ما لا تحمد عقباه.

فالواجب على رجال الدين والمبلغين الصحيحين المخلصين في عملهم، والذين ترتب الثمرة المطلوبة على جهودهم..

(أولاً): أن يبعدوا عن مواقع التهمة، ويتعففوا عن الناس، فلا يطلبوا المال، ولا يتعرضوا لتحصيله، وإن عرض عليهم المال تنزهوا عن قبوله إن كان من سنخ الهدايا والمساعدات الشخصية إباء وترفعاً.

وإن كان من سنخ الحقوق الشرعية لم يقبلوه لأنفسهم، بل للمرجع الذي يقتنع به دافع المال، أو يقتنعوا به أنفسهم ـ فيما بينهم وبين الله تعالى ـ إن أوكل دافع المال الأمر إليهم، ويؤكدون ذلك بتحصيل الوصل من المرجع المذكور، وتسليمه لدافع المال، ليتضح له وصول المال للمرجع.

ثم ينسقوا مع المرجع من أجل إنفاق المال في مصارفه المرضية لله تعالى، بما في ذلك سد الحاجة الشخصية لرجل الدين والتبليغ، الذي هو الواسطة بين المرجع والناس، من أجل أن يستغني عن الناس، ويترفع عن الطلب إليهم، ويتعفف عن ما في أيديهم.

وقد كان سيدنا الجد مرجع الطائفة السيد الحكيم قدس سره يؤكد على ذلك مع خاصّة وكلائه وممثليه، وأوثق الناس عنده، ليبعدهم عن مواقع التهمة، وكان لذلك أفضل النتائج في عهده.

(ثانياً): أن لا يتوسعوا في كسب المال وإنفاقه لأنفسهم، ويبعدوا عن مظاهر الجمع والادخار، والبذخ والترف، حتى لو كان المال من مكاسبهم الشخصية، فضلاً عما إذا كان من الحقوق الشرعية.

ويحاولوا إنفاق ما زاد عن حاجتهم منه في المصارف الراجحة، كالخدمات الدينية بوجوهها المختلفة، وإغاثة المضطرين من المؤمنين، وسد عوزهم، وتفريج كربتهم، وإغاثة لهفتهم.

ففي ذلك قبل كل شيء رضا الله تعالى الذي هو من أهم أسباب التوفيق والبركة في العمل، والتسديد في المسعى، ثم هو سبب لتأكيد ثقة الناس برجل الدين

والتبليغ، حتى يطمئنوا إليه، ويستمعوا له، فيسترشدوا بإرشاداته، ويقبلوا قوله، ويتعاونوا معه لخدمة هذا المبدأ الشريف المتعب، الذي قام بحقيقته وواقعيته مع الحجة الواضحة، والبراهين الساطعة، وبجهود المعنيين من معتنقيه، وجهادهم، وتضحياتهم، وبثباتهم، وصبرهم على مر العصور، وتعاقب الدهور، في شدة المحن وتواتر الفتن.

ونسأله سبحانه أن يجعلنا من العاملين في سبيله المرضيين له، المقبولين عنده، إنه الرؤوف بالمؤمنين الرحيم بهم.

وقد طال بنا المقام إلى ما لم نكن نحتسب في جواب سؤالكم، أملاً في أن نؤدي بعض الواجب في النصح والتذكير لرجال الدين والمبلغين في أداء واجبهم ﴿فإن الذكرى تنفع المؤمنين﴾ وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

س ١٧ ❑ بعض الناس يتصرف في الحقوق الشرعية بنفسه من دون مراجعة الحاكم الشرعي، محتجاً بأنه

يصرفه فيما يرضي الله عزوجل والإمام المهدي (عجل الله فرجه) فما هو رأيكم في ذلك؟

ج: من حقه أن يفعل ذلك إذا كان من يقلده ـ طبق الموازين الشرعية ـ يفتي بعدم وجوب مراجعة الحاكم الشرعي. أما في غير ذلك فهو خروج عما أمر به الله تعالى من الرجوع لأهل العلم، وللإمام صاحب الحق عليه السلام الذي ورد عنه أنه قال: «وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله»[1].

والإنسان المؤمن إنما يدفع الحق من أجل أن تبرأ ذمته منه، ولا يطالب به بين يدي الله تعالى، ويأمن عقابه، وكيف يحصل على ذلك وهو يخرج به عن ميزانه الشرعي بمقتضى تقليده الذي فرضه حجة على نفسه يحاسب على ضوئه يوم يقف بين يدي الله تعالى؟!، ولماذا هذا التسامح في أداء فرائض الله تعالى والخروج عن حدوده؟.

على أن في ذلك تشتيتاً للكيان الشيعي ولإمكانياته، وتسيباً في صرف الحق، حيث يتعرض للرغبات الفردية، والقناعات الشخصية التي يسهل سيطرة المتملقين عليها،

---

(١) وسائل الشيعة ١٨/ ١٠١.

وتتحكم فيها العواطف والمجاملات، حتى ينحرف به تدريجا عن وجهه ويبعد عنه.

نعم إذا كان صاحب الحق ذا خبرة بمصارف الحق وقدرة على صرفه فيها أو له وجهة نظر في ذلك أمكنه التنسيق مع الحاكم الشرعي وتبادل وجهات النظر، لأن كلمته مسموعة عنده، ولاسيما بناء على فتوانا من أن الولاية على الحق مشتركة بينهما.

وبذلك تتركز المرجعية الدينية، ويتماسك الكيان الشيعي، وتنحل كثير من الإشكالات، ونتجنب كثيراً من السلبيات والمفارقات المتوقعة ﴿**وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب**﴾[1].

ولنا حديث حول الموضوع في سؤال وجه إلينا ونشر في رسالتنا الموجهة لطلبة الحوزة والمبلغين يحسن الإطلاع عليه[2].

س ١٨ ❑ ما هي عناصر القوة في مذهب أهل البيت عليهم السلام وفي

---

(١) المائدة: ٢.

(٢) رسالة أبوية ومسائل تهم طلبة الحوزة والمبلغين ٤٨.

مسيرة أتباعهم التي جعلتهم يصمدون أمام المحن العسيرة والمتنوعة عبر العصور المديدة؟

ج: عناصر القوة تكمن في أمور..

(أولاً): قوة المذهب في نفسه، باعتباره هو المذهب الحق المتكامل الفكرة، القوي الحجة، والساطع البرهان -عند الجدل العلمي والحساب المنطقي المنصف ـ والخالي عن المفارقات والتناقضات والفجوات، ويمتلك الحل الأمثل لمسألة خلافة النبوة المقدسة، التي هي أساس الخلاف في الإسلام، وبها يقوم كيانه.

(ثانياً): تميز الأئمة عليهم السلام بمقام رفيع في نفوس المسلمين بسبب انتمائهم النسبي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وامتلاكهم القدر الهائل من الفضائل والكرامات المروية في حقهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن واقعهم المشرف، والمعلومة من حالهم من علمهم وقدسيتهم، وعظمة شخصيتهم، حيث فرضوا أنفسهم على الولي والعدو، وصاروا وسام فخر لشيعتهم ومواليهم المنتسبين إليهم والمعتزين بهم.

أضف إلى ذلك حكمتهم في قيادة التشيع وتثقيف الشيعة وشدهم بهم ولائياً وعاطفياً وتقديساً، وتخصيصهم

بعلومهم ومعارفهم في أحاديثهم وتعاليمهم، وزياراتهم، وأدعيتهم، وتربيتهم لهم تربية متميزة في أمرين:

(الأول): في تحكيم العقل والمنطق، وتحري الاستدلال والحساب، وقوة الحجة والبرهان.

(الثاني): حسن المعاشرة والمخالطة وسجاحة الخلق ولين الجانب، كما يظهر بمقارنتهم بالآخرين، ويشهد به ما يأتي في جواب السؤال التاسع عشر عن ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه على نهج البلاغة.

(ثالثاً): المحن والمآسي التي وقعت على أهل البيت عليهم السلام، حيث سببت..

١ ـ شد الناس إليهم، لأن الناس مع المظلوم.

٢ ـ حمل شيعتهم على التعرض للمحن والصبر عليها في سبيل الحق تأسياً بهم.

٣ ـ خلق مناسبات ومواسم وأجواء دينية تشد الشيعة لأئمتهم وأوليائهم، ولمبدئهم من زيارات ومجالس عزاء وشعارات ونحو ذلك.

كما أنها من أقوى أسباب الدعاية للمذهب الشريف ودعوة الناس إليه، وحركة الشيعة المستمرة في هذا الاتجاه.

(رابعاً): استقلالية الحوزة العلمية، والمرجعية الدينية اقتصادياً ومنهجياً، بحيث لا يمكن السيطرة عليها. وما

استتبع ذلك من وجود علماء رفيعي المستوى في العلم والدين، والثبات على المبدأ، والحفاظ على سلامة تعاليم المذهب من التحريف والتشويه، ووجود جماعة كبيرة من المؤمنين يهتمون بالوصول للحقيقة من طريقهم، واستمرار التحرك في هذا الاتجاه، حيث صار ذلك سبباً لتميزهم بكيان قدسي حي، وزعامة روحية محترمة فاعلة.

(خامساً): تتابع المد الإلهي بحدوث كرامات للأئمة عليهم السلام وللأولياء في الوقت المناسب بوجه غير منظم، وبنحو يشبه الصدمة الموجبة لإعادة الحيوية وتجديد التعلق بالمذهب وبرموزه، وتجلي حقهم وحقيقتهم وارتباطهم بالله تعالى وعنايته بهم.

(سادساً): فشل الأطراف الأخرى ذات الطروحات المختلفة ـ إسلامية كانت أو غيرها ـ في إرضاء الناس وجر مودتهم، ولجوؤهم بالآخرة للقهر والظلم. وانتفاع الشيعة ـ من حيث يريدون أو لا يريدون ـ بنقطة الضعف هذه في التنفير عن أصحاب تلك الطروحات، وإنكار جرائمهم، وبيان بطلان طروحاتهم وفشلها.

وقد جر ذلك لهم مودة المظلومين، وعداء الظالمين وصب نقمتهم عليهم، وتنكيلهم بهم، بعد أن فشلوا في مقاومتهم عقائديا، وكان لذلك أعظم الأثر في قوة

عقيدتهم ومبدئهم، وارتفاع معنوياتهم وظهور دعوتهم، وسماع صوتهم. حيث صارت المظلومية وعداء الظالمين والتضحية ضد الظلم أوسمة مشرفة لهم.

ولعله إلى هذا يشير ما ورد عن أئمتنا عليهم السلام من أن الله تعالى أعان على عدونا بالحمق. حيث جهلوا أو تجاهلوا أن العقيدة لا تنهار أمام الضغوط المادية والظلم والقهر، بل تزداد بذلك صلابة وقوة وتجذراً.

(سابعاً): وآخر هذه الأمور، ولعله أهمها:

أن دعوة هذا المذهب الشريف هي كلمة الله تعالى الوحيدة في هذا العالم الذي تتلاطم فيه أمواج الفتن والضلال، والكفر والنفاق، والتفسخ والانحلال، والظلم والقهر. فلابد من أن يكون مؤيداً من قبل الله جل شأنه، محفوفاً بعنايته، مرعياً برعايته، كي تتم به الحجة على الناس ﴿ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة﴾[1].

وهذه نعمة من الله تعالى على المؤمنين، فعليهم أن يؤدوا حقها، ويقوموا بشكرها، ويعرفوا كيف يرعونها، ويحافظون عليها. إذ بالشكر تدوم النعمة، وقد قال عز من قائل: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي

---

(١) الأنفال: ٤٢.

لشديد﴾[1]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾[2] ونعوذ بالله تعالى من خذلانه ومن مضلات الفتن والنكوص على الأعقاب.

س ١٩ ❑ تشن على شيعة أهل البيت عليهم السلام حملات دعائية مكثفة ومن أطراف متعددة، فكيف يواجهونها فكراً وسلوكاً؟

ج: هذه الحملة ـ على شراستها ـ أمر طبيعي متوقع بلحاظ موقف الشيعة المتميز في قول كلمة الحقيقة للحقيقة، وانحيازهم عن المسيرة العالمية التي تسيطر عليها قوى الشر المادية الفاعلة، من دون أن يركعوا لها أو ينسقوا معها، بل تصدوا لفضحها باستقامتهم في سلوكهم، وبإنكارهم على الإجرام والانحراف، فلابد أن يوطنوا أنفسهم على مثل هذه الحملة ويتهيئوا لها، وقد مروا بأمثالها أو بأشد منها في تاريخهم المبدئي الطويل.

---

(١) إبراهيم: ٧.

(٢) النور: ٦٣.

والأمل بالله تعالى ـ وببركة إمام العصر (عجل الله فرجه) ـ أن يأخذ بناصرهم، ويثبتهم حتى يخرجوا منها ظافرين منتصرين، وترتد عنهم خائبة خاسرة، كما ارتدت الحملات السابقة، وقد قال تعالى: ﴿فاصبر إن العاقبة للمتقين﴾[1]، وقال عز من قائل: ﴿ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء۞ تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون۞ ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة أجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار۞ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء﴾[2].

وعلينا في مواجهة هذه الحملة..

(أولاً): أن نتجنب العنف بجميع مظاهره، فإنه نقطة ضعف تضر بصاحبها، بل تستغل ضده، وتضخم عليه، وقد تنجم عنه مضاعفات غير محمودة. بل قد يكون بنفسه تعدياً وخروجاً عن الميزان الشرعي، الذي يجب علينا المحافظة عليه في جميع أمورنا، وخصوصاً في صراعنا المبدئي والعقائدي.

---

(١) هود: ٤٩.

(٢) إبراهيم: ٢٤ ـ ٢٧.

وعلينا أن نتحلى بالصبر وهدوء الطرح والوداعة وسجاحة الخلق، فإن ذلك من آداب أئمتنا عليهم السلام وشيعتهم.

قال ابن أبي الحديد في ترجمة أمير المؤمنين عليه السلام: ((وأما سجاحة الأخلاق وبشر الوجه وطلاقة المحيى والتبسم فهو المضروب به المثل فيه حتى عابه بذلك أعداؤه.. وقد بقي هذا الخلق متوارثاً متناقلاً في محبيه وأوليائه إلى الآن، كما بقي الجفاء والخشونة والوعورة في الجانب الآخر. ومن له أدنى معرفة بأخلاق الناس وعوائدهم يعرف ذلك))[1].

(وثانياً): الثقة بالنفس نتيجة شعورنا بأنا على حق، كما قال أمير المؤمنين عليه السلام: ((لا يزيدني كثرة الناس حولي قوة ولا تفرقهم عني وحشة))[2].

وكفى في رفع معنوياتنا شعورنا بأننا مسلمون، وقد قال الله تعالى: ﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾[3] وبأننا الفرقة الناجية من بين ثلاث وسبعين فرقة، كما جاء في الحديث النبوي الشريف[4].

---

(١) شرح نهج البلاغة ١/ ٢٥.

(٢) شرح نهج البلاغة ١٦/ ١٤٨.

(٣) آل عمران: ٨٥.

(٤) انظر الخصال ٥٨٥، العمدة ٧٤.

وقد انتسبنا لأهل البيت عليهم السلام الذين هم القمة في الشرف والدين والقدسية، بإجماع المسلمين.

أضف إلى ذلك ما ورد في الثناء على الشيعة ـ خصوصاً في عصر الغيبة ـ وأنهم أولياء الله حقاً، وأن أهل السماء ينظرون إليهم كما تنظرون إلى الكوكب الدري في السماء، وقد قال الإمام الصادق عليه السلام: «قد استحييت مما أردد هذا الكلام عليكم ما بين أحدكم وبين أن يغتبط إلا أن تبلغ نفسه هذه. وأهوى بيده إلى حنجرته...»[1] إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة.

كما أن الله جل وعلا أكد في كتابه المجيد على أن الشاكرين من عباده هم القلة القليلة، وكذلك الناجون منهم، حيث قال تعالى: ﴿ثلة من الأولين ۞ وثلة من الآخرين﴾[2] وبذلك استفاضت أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وأهل البيت عليهم السلام.

وأكد سبحانه على أن المؤمنين معرضون للبلاء والزلزال، قال تعالى: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر

---

(١) المحاسن ١٧٥.

(٢) الواقعة: ٣٩ ـ ٤٠.

الله ألا إن نصر الله قريب﴾[1]. وقد استفاضت الأحاديث بذلك أيضاً، خصوصاً في عصر الغيبة الذي هو عصر محنة الشيعة.

كما استفاضت به أحاديث أهل البيت عليهم السلام. ففي حديث الكتاب المنزل من الله تعالى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بأسماء الأئمة من بعده (صلوات الله عليهم) حينما يتحدث عن الحجة المنتظر (عجل الله فرجه) بعد أن يذكر الإمام الحسن العسكري عليه السلام فيقول:

«ثم أكمل ذلك بابنه رحمة للعالمين عليه كمال موسى وبهاء عيسى وصبر أيوب. ستذل أوليائي في زمانه وتتهادى رؤوسهم كما تتهادى رؤوس الترك والديلم، فيقتلون ويحرقون ويكونون خائفين وجلين تصبغ الأرض بدمائهم ويفشو الويل والرنين في نسائهم. أولئك أوليائي حقاً. بهم أدفع كل فتنة عمياء حندس، وبهم أكشف الزلازل وأرفع الآصار والأغلال. أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون»[2]... إلى غير ذلك من الأحاديث الشريفة.

---

(١) البقرة: ٢١٤.

(٢) إعلام الورى بأعلام الهدى ٣٩٣.

فإذا ضاقت بهم الأمور فقد صدق وعد الله تعالى لهم، وذلك يزيدهم بصيرة في حقهم، وإيماناً بصدق دعوتهم، كما قال عز من قائل: ﴿ولما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما زادهم إلا إيماناً وتسليماً﴾[1].

(وثالثاً): استذكار تاريخنا المشرق في الصبر والثبات على الحق والإصرار على السير في طريقه بمبدئية في مراحله المختلفة، وما استتبع ذلك من نجاح وفلاح، حتى فرض على الآخرين على أنه أمر واقع، لابد من الاعتراف به، والتعامل معه.

(ورابعاً): الاهتمام بالدعوة والحوار، وبيان وجهة النظر، وتجديد عرض الأدلة بما يناسب العصر الحاضر، مع سعة الأفق والموضوعية الكاملة، والحفاظ على الصدق، والترفع عن الالتواء والمغالطات والمهاترات، فإن قليلاً من حق يغني عن كثير من باطل، كما ورد عن أئمتنا عليهم السلام[2].

ولاسيما مع أنا نملك ـ بحمد الله ـ من الأدلة والبراهين الشيء الكثير الكافي في حق المنصفين من ذوي التبصر

---

(١) الأحزاب: ٢٢.

(٢) انظر كتاب الارشاد للشيخ المفيد ٢/ ١٩٩.

والتعقل، وبعد ذلك ﴿ لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ﴾[1].

(وخامساً): الحفاظ على إقامة شعائرنا، وإحياء مناسباتنا ومواسمنا، وطرح مفاهيم أهل البيت عليهم السلام وإحياء أمرهم، فإن لذلك أعظم الأثر في تجمع الشيعة، وتقاربهم، وتماسكهم، وتذكيرهم بمفاهيمهم، وتجديد روح العزم والثبات فيهم، وإلفات نظر الآخرين لهم وجرهم إليهم، فهي الدرع الواقي، والدعاية الناجحة، كما يشهد بذلك حث الأئمة عليهم السلام على ذلك وتأكيدهم عليه[2]، وتاريخ الشيعة الطويل.

(وسادساً): الاهتمام بوحدة الصف، وجمع الكلمة، وتخفيف حدة الخلاف، وتقريب وجهات النظر، والترفع عن التهاتر والتنابز والاتهامات الرخيصة من أجل فرض وجهة النظر على الغير، أو من أجل حب الظهور وإلفات نظر الآخرين، أو غير ذلك.

(وسابعاً): الحذر كل الحذر من الدعوات المنحرفة، أو الانهزامية، فإن في ذلك القضاء على الكيان الشيعي المتكامل وتمييع مفاهيمه، بل هي دعوات مشبوهة قد

---

(١) المائدة: ١٠٥.

(٢) انظر وسائل الشيعة ١٠/ ٣٩٢.

يكون الغرض منها الالتفاف على مذهب أهل البيت عليهم السلام وإغفال أتباعه عن حقيقته، لينفلتوا منهم ويتخلوا عنه من حيث لايشعرون.

فيجب الوقوف ضدها وضد مدعيها بحزم وحكمة ـ إلى جانب العلماء الأعلام ـ لأنها أخطر كثيراً من الدعوات المضادة الصريحة.

ولذا وقف أئمتنا عليهم السلام بشدة وصلابة في وجه الدعوات المنحرفة ومن دون هوادة.

وإن من أهم أسباب التحصين منها وظهور بطلانها الاطلاع على أكبر عدد من أحاديث النبي والأئمة من آله (صلوات الله عليهم أجمعين) فإنها تكشف عن حقيقة تعاليمهم ومعالم دعوتهم وعن زيف الدعوات المنحرفة والانهزامية المذكورة.

نعم لا ننصح باستعمال العنف في ذلك وغيره كما ذكرناه آنفاً. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

(وثامناً): علينا تأكيد ارتباطنا بالله تعالى وإخلاصنا له وشدّ أنفسنا به، لنكون مشمولين بعنايته مرعيين برعايته، فإنه خير الناصرين وولي المؤمنين، وهو حسبنا ونعم

الوكيل ﴿ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون﴾[1].

س٢٠ ☐ الساحة الشيعية ـ كسائر الساحات ـ تحتوي على مختلف الآراء والاتجاهات، فما هي توجيهاتكم لشيعة أهل البيت عليهم السلام في كيفية تعايشهم فيما بينهم؟

ج: سبق منا التعرض لذلك في أحاديث متعددة، ونعود هنا فنقول:

(أولاً): يجب أن يكون اتخاذ القرار والتوجه لخصوص بعض الاتجاهات دون بعض مبتنياً ـ بعد الالتجاء لله تعالى في التوفيق والتسديد ـ على التثبت والتروي وملاحظة رضى الله تعالى، وصلاح الدين والمؤمنين، وأداء الوظيفة الشرعية، بعيدا عن الدوافع الخارجية، والمصالح الفردية، والرغبات الشخصية، والتعصب، أو التقليد الأعمى، فإن الأمر كله لله تعالى ونحن عبيده، نواصينا بيده، وأمرنا إليه.

---

(١) المائدة: ٥٦.

والحذر من تسويل الشيطان وتلبيسه، حيث قد يوهم الإنسان ـ من أجل أن يشقيه أو يلقح الفتنة بين المؤمنين ويشق كلمتهم ـ بأنه يطلب في وجهته رضا الله والمصلحة العامة، وقد يستطيع الدفاع عن وجهة نظره بمعسول الكلام، مع أنه لو رجع إلى قرارة نفسه لوجد نفسه مدفوعاً بدافع آخر، وذلك لا يخفى على الله تعالى.

(وثانياً): يلزم استبعاد الشدة والعنف في فرض وجهة النظر على الغير، واحترام وجهة نظر الآخرين، لا بمعنى تنازل الإنسان عن وجهة نظره وما يراه حقاً وصلاحاً من أجل وجهة نظر الآخرين، بل التعامل معها بتعقل ورزانة وموضوعية وسعة صدر، ومحاولة تخفيف حدة الخلاف وتقليل نقاطه، وتقريب وجهات النظر مهما أمكن، وفسح المجال للكل في أن يؤدي دوره في خدمة الطائفة وفق قناعاته.

(وثالثاً): الحذر ثم الحذر من أن يجر اختلاف وجهة النظر لانتهاك حرمة المؤمن في بدنه أو عرضه بالافتراء والتشنيع والتشهير، فإن الشيطان قد يسول لذوي النفوس المريضة والأهداف المشبوهة خدمة أهدافهم بإسقاط اعتبار من يعارضها في المجتمع وهتكه، لئلا يقف في طريقهم، مع أن انتهاك حرمة المؤمن من أعظم المحرمات

قال الله تعالى: ﴿والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً﴾[1]. وقد أطلنا الكلام في ذلك في جواب بعض الأسئلة التي نشرت في رسالتنا الموجهة لطلبة الحوزة والمبلغين بما يغني عن الإعادة.

(ورابعاً): اختلاف وجهات النظر لا يمنع من التعاون والتنسيق والاحترام المتبادل ما دام في حدود الاجتهاد المسموح به، وهو الذي لا يتعدى ثوابت المذهب الحق التي اقتضتها الأدلة القطعية وأقرتها رموز الطائفة.

وإن من أهم موارد المعرفة لتلك الثوابت والبصيرة منها الأحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة من أهل البيت عليهم السلام حيث تتضح بها وجهتهم وتعاليمهم والمفاهيم التي يقرونها ويرتضون لشيعتهم تبنيها والسير عليها والدعوة لها. فاللازم على من يريد اتخاذ قرار خاص، وتبني موقف معين، أن يكون على معرفة كاملة بأحاديثهم وإطلاع عليها، وعلى بصيرة كاملة من تناسب قراره وموقفه معها، ولا يكتفي بالاطلاع على المفاهيم والحلول المطروحة والمفاضلة بينها من دون ذلك.

---

(١) الأحزاب: ٥٨.

أما إذا رجع الطرح وتبني الموقف إلى زعزعة تلك الثوابت وانتهاكها، والخروج عنها، باسم الإصلاح أو التجديد أو التقريب أو الانفتاح على الآخرين أو غيرها، فذلك هو الانحراف المرفوض الذي يجب الإنكار عليه والوقوف ضده، ورفض التعاون معه، حفاظاً على كيان الطائفة المحقة وعلى عقائدها وشخصيتها من التمييع والتسيب.

فإن في التعامل مع هؤلاء ـ مع انتسابهم للطائفة وحشر أنفسهم في زمرتها ـ تمريراً لمخططهم في شرعية الانحراف المذكور باسم الاجتهاد ووجهة النظر، وتضييعاً لمعالم الحق وحدوده وركائزه.

ونعوذ بالله تعالى من الضلال بعد الهدى، ونسأله العصمة والسداد، وهو المستعان.

س ٢١ ❑ كيف تنظرون إلى التعاون والانفتاح على باقي المذاهب الإسلامية؟

ج: إنها خطوة إيجابية جيدة قد تبناها أهل البيت عليهم السلام، ويفرضها الواقع القائم، فإن الأعداء كما يعادون خط أهل البيت عليهم السلام يعادون الإسلام بإطاره العام، وكما كان

خط أهل البيت حقاً يجب الدفاع عنه، كذلك الإسلام بإطاره العام حق يجب الدفاع عنه.

وقد ضرب أئمتنا عليهم السلام في سبيل ذلك المثل الأعلى في نكران الذات، فقد سكت أمير المؤمنين عليه السلام عن حقه خوفاً على كيان الإسلام من التشتت، ولم يألُ جهداً من أجل خدمة هذا الكيان في النصيحة للحاكمين وتسديدهم والتعاون معهم.

وانتشل الإمام الباقر عليه السلام السلطة من موقفها الحرج في قضية ضرب الدراهم والدنانير لصالح الإسلام[1]، كما فعل الإمام العسكري عليه السلام ذلك أيضاً حينما استجار به المتوكل ـ وهو في سجنه ـ ليدفع عن الإسلام شبهة النصارى في الاستسقاء[2].

وأجاز أئمتنا عليهم السلام لشيعتهم القتال في الثغور دفاعاً عن بيضة الإسلام[3].

وعلى ذلك جرى علماؤنا الأعلام في مواقفهم المشرفة على تعاقب العصور، حتى دعموا العثمانيين ـ الذين

---

(١) حياة الحيوان للدميري ١/ ١١٤ في مادة (أوز) طبعة دار التحرير.

(٢) انظر كشف الغمة ٢/ ٤٢٩.

(٣) انظر وسائل الشيعة ١١/ ١٩.

رأت الشيعة منهم الأمرين ـ وحملوا السلاح معهم من أجل الدفاع عن هذا الكيان الشريف، الأمر الذي جرّ عليهم عداء المستعمر الغازي الذي ملك البلاد بعد ذلك وقرر مصيرها.

وفي الأمس القريب انفتح سيدنا الأستاذ الجد السيد الحكيم (طاب ثراه) على بقية المذاهب في العراق حينما وقف في وجه المد الشيوعي الإلحادي.

حتى أن هذه المواقف منهم ربما تحمل على الاسترسال وقلة العمق والدهاء. لكن هذا من تتمة الظلم للحقيقة الذي هو ضريبة الواقعية والمبدئية، وقد سبق أن قيل: معاوية أدهى من علي عليه السلام[1].

وانظر إلى العمق وبعد النظر في التضحية من أجل المبدئية وخدمة الإسلام في هذه الحادثة التي قد يحسن إثباتها خدمة للتاريخ وللحقيقة المظلومة، وهي ما حدثنا به الحجة آية الله الشيخ محمد طاهر آل الشيخ راضي قدس سره فقد ذكر أنه لما بدا من المرحوم الشيخ ميرزا محمد تقي الشيرازي قدس سره التهيؤ للثورة ضد الاستعمار البريطاني في العراق المعروفة بثورة العشرين سافر عمه الشيخ عبد

---

(١) نهج البلاغة الخطبة: ٢٠٠.

الحسن بن المرحوم الشيخ راضي[1] من النجف الأشرف إلى كربلاء، فاجتمع بالشيخ وقال له:

كيف تعتمد على الناس في الجهاد وإعلان الثورة ضد الإنكليز؟! أما رأيت الخيانات، والتخاذل، والعجز عن مقاومة الإنكليز في الجهاد؟! أو ما أشبه ذلك.

فقال (طاب ثراه) ما محصله: لا يخفى علي ذلك، ولكني أريد أن أوقع بين العراقيين والإنكليز الدم، ليبقى الإنكليز مبغوضاً عندهم، فلا يسلبهم دينهم[2].

---

(١) هذا ما نذكره من حديث المرحوم الشيخ محمد طاهر آل الشيخ راضي قدس سره. وقد فوجئنا بعد ذلك بأن وفاة المرحوم الشيخ عبدالحسن آل الشيخ راضي سنة (١٣٢٨هـ) (معارف الرجال ٢٤/٢، وماضي النجف وحاضرها ٢٩٥/٢) أي قبل الثورة المذكورة بما يقرب من عشر سنين. ولعل الصحيح أن الذي قام بذلك هو المرحوم آية الله المرجع الديني الشيخ جعفر بن الشيخ عبدالحسن المذكور، لأنه كان هو المبرز من أفراد هذه الأسرة في عهد الثورة المذكورة.

(٢) فقددخل المستعمر البلاد ـ خلفاً للحكم العثماني الجائرالمتهرئ ـ وهي في منتهى الانحطاط والتخلف المادي والفقر والجهل، وهو يحمل بإحدى يديه تكنولوجيته المتطورة التي بهرت الناس، وبالأخرى شعاراته اللماعة في الحرية والعدالة والمساواة، مع ما يملك من قوى إعلامية ودعاية هائلة، ومع بذل شيء من المال

وأقدم على الثورة، ولم نجن من ثمرتها إلا ما أراد من استحكام البغضاء بين المستعمر الكافر والناس، فأبغضهم وأتعبهم بل انتقم منهم، وأبغضوه ومن يتعامل معه على طول المدة، ولم ينسجموا معه، ولا انسجم معهم.

وقد طال بنا الحديث، ونرجع إلى ما قلناه أولا من أن التعاون مع بقية المذاهب الإسلامية من أجل خدمة الكيان الإسلامي أمر جيد جدا، بل هو ضروري، ولاسيما بلحاظ الواقع القائم.

غير أنه لابد من الحفاظ على عقائدنا وثوابتنا، وعدم التنازل عن شيء منها في سبيل تسهيل التعاون بيننا وبينهم، إذ لا معنى للتنازل عن روح الإسلام وحقيقته من أجل الحفاظ على كيانه. ولذا لم يغفل أئمتنا (صلوات الله عليهم) التأكيد على حقهم ودعوتهم كلما وجدوا لذلك سبيلاً.

والنفوذ والجاه لشراء ضمائر ذوي النفوس المريضة، محاولا تجريد الناس من دينهم، وإقناعهم بأنه السبب في تخلفهم. كل ذلك لما يدركه من قوة فاعلة في الدين الإسلامي تقف في طريقه، وتمنعه من تمرير مخططاته ومشاريعه الجهنمية المدمرة.

على أن التعاون لخدمة الإسلام لا يتوقف على التنازل المذكور، إلا أن يتعنت الطرف المقابل، بأن لا يهمه خدمة الإسلام بكيانه العام من أجل تعصبه. ومثل هذا حري بالإعراض، لأنه أضر على الإسلام والمسلمين ﴿وإن الله لهو الغني الحميد﴾[1].

س ٢٢ ❑ ما هي الصيغة الصحيحة لتعامل المسلمين فيما بينهم؟

ج: ينبغي لهم..

(أولاً): أن يعمقوا الشعور في أنفسهم بوجوب التلاحم بينهم من أجل الحفاظ على الكيان الإسلامي العام وتقويته، فإن هذا في نفسه واجب شرعي في حق الكل، نتيجة انتمائهم للإسلام، وإيمانهم بأنه الدين الإلهي الحق الذي لا يقبل الله تعالى من العباد غيره، وبأن الله تعالى قد أمر بنصره وبالجهاد من أجله.

كما أنه اللازم في المرحلة المعاصرة بلحاظ خطط الأعداء وإصرارهم على مقاومة الإسلام بإطاره العام، وإبعاده بتشريعاته ومفاهيمه عن واقع الحياة، ومحاولة تجريد أبنائه منه، ومحاربة المسلمين ـ ككل ـ أينما كانوا،

---

(١) الحج: ٦٤.

وكيف كانوا، وإضعافهم، وعرقلة مسيرتهم، وشق كلمتهم، وإلقاح الفتنة بينهم، وتجاهل حقوقهم والتغاضي عنها، والتصام عن سماع صوتهم... إلى غير ذلك.

أضف إلى ذلك أن الأعداء أنفسهم ـ على اختلاف أديانهم ومذاهبهم ـ إذا وقفوا أمام الإسلام تناسوا خلافاتهم، واتحدوا ضده، فالاستعمار البريطاني خرج من الهند ووقف في كشمير لصالح الهند الكافرة، ضد باكستان المسلمة.

وخرج من فلسطين ليتحالف مع العالم على اختلاف مله لصالح اليهود ـ الذين لم يكونوا قد برؤوا من دم المسيح عليه السلام بعد ـ ضد المسلمين.

واليوم يصر الغرب الكاثوليكي والبروتستانتي على دعم الصرب الأرثوذكسي ضد المسلمين في البوسنة، وأمام أعينهم ما قام به الصرب من الجرائم الوحشية التي تقشعر لهولها الأبدان، ويندى منها جبين الإنسانية... إلى غير ذلك من مواقفهم.

كل ذلك عداء منهم للإسلام بكيانه العام، وبغضاً منهم للمسلمين بغض النظر عن مذاهبهم ومواقعهم من الأرض.

وكفى بهذا محفزاً للمسلمين على اختلاف مذاهبهم للتلاحم والتكاتف، وأن يذللوا العقبات في سبيل ذلك، متناسين خلافاتهم التي لا يزيدهم التقاطع والتناحر من أجلها إلا ضعفاً ووهناً.

(وثانياً): أن يتعايشوا فيما بينهم بموضوعية واحترام متبادل، فهم بعد مسلمون لهم حرمة الدم والمال. وعليهم بعد ذلك مراعاة النقاط التالية..

١ ـ فهم واقع كل طرف على حقيقته، بأخذ معتقداته وأفكاره من مصادره وكتبه التي يعترف بها، لا من مصادر الآخرين وكتبهم، والتعرف على سلوكياته من مخالطته والتعايش معه، ونقد وتمحيص الصورة المشوهة التي رسمت له نتيجة التراكمات الكثيرة في العصور المتطاولة، بسبب التعصب والتباعد والتشويه المتعمد وغير المتعمد.

٢ ـ اعتماد كل طرف في بيان وجهة نظره والاستدلال عليها على الطرق العلمية وبموضوعية كاملة، ومناقشة وجهة نظر الآخرين على هذا الأساس أيضاً، وتجنب التنابز، والتهاتر، والتهريج، والتشنيع، ونحو ذلك من المواقف الانفعالية، التي لا تخدم القضية المطروحة، فضلاً

عن الكيان الإسلامي العام، واستمرار الحوار بين الأطراف على هذا الأساس.

٣ ـ نشر أفكار كل طرف ـ في العقيدة والفقه والتربية والتاريخ وغيرها ـ في وسائل الإعلام التي يمتلكها كل فريق، ليطلع الكل على ما عند الكل.

٤ ـ إعطاء الحرية لكل أحد فيما يختار من معتقدات وأفكار في الإطار الإسلامي العام، من دون أن يفرض عليه أفكار الآخرين، أو يجبر على التنازل عن أفكاره ومعتقداته. نعم لا بأس بالحوار الموضوعي الهادئ حول ما هو الحق الحقيق بالفوز والنجاة، والخروج عن المسؤولية مع الله تعالى.

٥ ـ أن يتصدى دعاة التقريب من كل مذهب لمن يخرج عن هذه التعاليم من أبناء مذهبه، وينكر عليهم سوء تصرفهم، حتى يشعروا أنهم في مواجهة داخلية، ويتنبه أهل مذهبهم إلى خطأ سلوكهم، وكذب معلوماتهم، فيكسد سوقهم، ويخيب سعيهم.

س ٢٣ ❐ من خلال متابعتكم لأوضاع الساحة الإسلامية وغيرها ما هي توجيهاتكم للكتاب الإسلاميين والمحققين والمبلغين؟

ج: اللازم عليهم الاهتمام بالإنتاج النافع للناس في بيان حقيقة مخفية أو مشوهة، أو تأييد حق مهتضم، أو إبطال باطل غالب، أو توجيه أخلاقي تربوي، أو دعوة لجمع الكلمة، أو غير ذلك من ما فيه صلاح الإسلام والمسلمين، ليكونوا رساليين في عملهم ويقوموا بوظيفتهم في الخدمة من موقعهم، ويؤدوا حق الموهبة والفرصة التي منحهما الله تعالى لهم، ويقوموا بشكر نعمته عليهم بهما.

ولا يهتموا بالإنتاج ذي العناوين الرنانة والصور الملفتة إذا كان أجوف خالياً عن الفائدة،فضلاً عماإذا كان مضراً بالإسلام والمسلمين في تشويه الحقائق، أو زرع الفتنة وتفريق الأمة، فإن في ذلك خيانة لأمانة البحث والعلم، وتعديا على المبادئ الحقة، فيكفروا النعمة ويستحقوا النقمة، كما قال عز من قائل: ﴿ألم تر إلى الذين بدلوا

نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوار ۞ جهنم يصلونها وبئس القرار﴾[1].

س ٢٤ ❑ كيف تنظرون إلى الحوار الإسلامي مع باقي الأديان، خاصة الدين المسيحي؟

ج: مع تطور وسائل الاتصال حتى صار العالم متشابك المصالح كأهل المدينة الواحدة، يفترض تفاهم الجميع، وفتح الحوار بينهم من أجل صلاحهم، والتعايش بينهم على الوجه الأفضل، وتذليل العقبات الناجمة عن اختلافهم دينياً أو قومياً أو فكرياً أو غير ذلك.

ولاسيما الأديان السماوية التي تشترك في الحقيقة المقدسة العليا، والتي يفترض فيها الدعوة للمثل والأخلاق، التي انهارت أو هي مهددة بالانهيار، نتيجة طغيان الجانب المادي على الأوضاع العالمية المعاصرة، ونتيجة نشاط القوى الشريرة المتحركة باتجاه التحلل من العقيدة بالغيب، والتنكر للمثل والأخلاق، من أجل القضاء على إنسانية الإنسان، وتركيز الجوانب البهيمية فيه، وتحفيز دواعي الجريمة في داخله.

---

(١) إبراهيم: ٢٨ ـ ٢٩.

ونخص بذلك الديانتين الأكثر انتشاراً في العالم، وهما الإسلام والمسيحية، حيث يكونان أشد حاجة للحوار وللتنسيق، ولاسيما وأن هناك تداخلاً بين المسلمين والمسيحيين في كثير من بقاع الأرض، ووجود الأهداف المشتركة بينهما.

وقد تجلت ـ أخيراً ـ أهمية الحوار في تنسيق الجانب الإسلامي مع الفاتيكان حيث أحبطت ـ في محاولة إنسانية ـ عدة محاولات مشبوهة لتمرير قرارات تمس المثل والأخلاق.

س ٢٥ ❑ باعتباركم أحد مراجع الدين، وعرف عنكم اهتمامكم ومتابعتكم لوضع الساحة الإسلامية، هل تنظرون إلى المستقبل المنظور بتفاؤل أو قلق؟

ج: لا ريب في أن المتاعب كثيرة والمشاكل معقدة، إلا أن التشيع قد مرّ بأزمات كثيرة في عصوره المختلفة وقد خرج منها بعناية الله تعالى ورعاية الأئمة المعصومين (صلوات الله عليهم) ظافراً منتصراً قد تبلورت مفاهيمه،

وتكامل كيانه، وفرض نفسه على الآخرين، فاعترفوا به ككيان قائم يجب التعامل معه.

فالتشيع ـ الذي غرس رسول الله ﷺ بذرته وسقى شجرته، ورفع دعائمه وشيد أركانه، وأقام الحجة عليه وأخذ العهد به ـ قد نكب بعد ارتحال النبي الأعظم ﷺ للرفيق الأعلى نكبة مريعة كادت تقضي عليه وتنسف بنيانه. حيث تغلبت القوى المضادة واستلمت السلطة، وجدّت في تشييد بنيانها وإحكام أمرها وتجاهل غيرها وقمع المعارضين لها وإسكاتهم، بل إنهائهم.

إلا أن القلة القليلة والصفوة المخلصة من المؤمنين ثبتت على التشيع وتمسكت به واستطاعت بصبرها وحكمتها الحفاظ عليه وإبقاء شجرته لتؤتي أكلها في الوقت المناسب.

وكان للمد الإلهي ولعظمة قيادته المتمثلة في شخص أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) ومرونتها أكبر الأثر في ذلك، حيث بقي التشيع متمثلاً في شخصه عليه السلام، ولم يتسن للسلطة إنهاؤه، كما أنهت غيره مِن مَن هو مجانب لها مخالف لنهجها.

وأخذ التشيع بعد أن أسترد أنفاسه يسير بخطى هادئة ثابتة وبتعقل وحكمة حتى تفهمه تدريجياً جماعات كبيرة

من المسلمين من من تهمه الحقيقة ويسعى لها، وصار له دعاته وأنصاره.

وإذا به يفوز بالخلافة والسلطة في شخص أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) من بين جميع الاتجاهات التي تجمعت في معارضة عثمان والشخصيات التي قادتها.

وقام أميرالمؤمنين عليه السلام في دور خلافته وسلطانه بتجديد التشيع وإظهار معالمه وتثبيت مفاهيمه وتأكيد حجته في صراع مرير انتهى بنكبة التشيع القاصمة باستشهاده (صلوات الله عليه)، ثم قيام الحكم الأموي الغاشم.

وكان المفترض نهاية التشيع بذلك واندثاره، لأن الناس قد ألفوا انتهاء الحاكم وانتهاء خطه ودعوته بموته، ولم يكونوا يعرفون الولاء له والتزام دعوته وخطه بعد رحيله، حيث لا يخشى ضرره، ولا يرجى نفعه، ولا سلطان له يجمع أمره.

لكن معاوية فوجئ بالولاء لأمير المؤمنين عليه السلام وبقاء دعوته، حتى كان يقول لأهل العراق: إني أعجب من حبكم له بعد وفاته أكثر من عجبي من نصرتكم له في حياته. وقد جد معاوية من أجل ذلك في مقاومة التشيع ماديا ومعنويا وفي التنكيل بالشيعة بشتى صنوف التنكيل، وبما سود به وجه التاريخ الإسلامي. كل ذلك من أجل

القضاء على التشيع وخنق دعوته وإخماد صوته. لكن لم يتسن له ذلك وخاب سعيه.

ثم مات معاوية وقام يزيد ليتم مخططه، وتحركت الشيعة بالاتجاه المعاكس، وكانت نهاية تحركهم ذلك فاجعة الطف الدامية التي ذهب ضحيتها عميد أهل البيت النبوي وبقية أصحاب الكساء سيد الشهداء الإمام الحسين (صلوات الله عليه) والثلة الصالحة من أهل بيته وصحبه من أهل الثبات على المبدأ والفناء فيه.

وعاد التشيع معرضاً للضياع والاضمحلال بنحو مأساوي، لأنه كان بمنظور الأعداء والمحايدين، وكثير من المؤيدين، حركة سياسية قد انتهت بمقتله عليه السلام وقضي عليها كما قضي على غيرها من الحركات المعارضة للحكم الأموي، كثورة المدينة المنورة التي انتهت بواقعة الحرة الدامية، وحركة ابن الزبير في مكة المكرمة التي انتهت بمقتله وانتهاك حرمة الحرم.

ولكن الصفوة المؤمنة ـ على قلتها ـ بقيت متمسكة به كعقيدة مبدئية ذات أصول برهانية، واستطاعت ـ بصبرها وثباتها ورعاية الأئمة من أهل البيت (صلوات الله عليهم)، وعناية الله تعالى قبل ذلك ـ أن تفرضه على الواقع الإسلامي.

حتى إذا اتضحت معالمه ونشطت دعوته؛ تجددت الحملة عليه بوضع مأساوي بلغ القمة باستشهاد الإمام الكاظم عليه السلام والاستهانة بجثمانه الشريف، باستهتار مليء بالحقد، يستبطن الاعتراف بذلك الواقع العقيدي، حيث نودي عليه بنداءات فظيعة، منها: «هذا إمام الرافضة»[1].

وقد قارن ذلك انشقاق الواقفة الخطير، الذي زعزع أركان التشيع، وهزه هزاً عنيفاً، لولا ثبات ذوي البصائر، وإذا به ينتصر بعد فترة قصيرة ذلك الانتصار العظيم في بيعة الإمام الرضا عليه السلام، ثم يفرض نفسه، وتضطر السلطة للتعامل معه كحقيقة قائمة، وإن كانت مقاومة وبعنف في بعض الفترات.

ثم جاءت المحنة الكبرى بغيبة صاحب الأمر (عجل الله فرجه) وحيرة الشيعة بفقد راعيها، وما استتبع ذلك من انشقاقات ومآس عقائدية، المفترض فيها أن تكون سبباً في ضياع معالمه ـ بل نسفه من أساسه ـ بعد فقد الإمام المعصوم المفترض الطاعة، المسموع الكلمة.

لكنه خرج من تلك المحنة منتصراً بسبب تكامل مفاهيمه وتناسقها وقوة حجته ووضوحها، وجهاد علمائه الأبرار، وثبات المؤمنين الأخيار، وأثبت أنه من القوة

---

(١) عيون أخبار الرضا ١/ ٩٩.

بحيث يستطيع الوقوف على أرض الواقع بنفسه، حتى مع فقد الإمام، كما قال أئمتنا عليهم السلام: إن الله تعالى لو لم يعلم أن في المؤمنين من يثبت على إمامة الحجة عليه السلام في غيبته لما غيبه عنهم[1].

وتوالت الأحداث والمآسي والمتاعب والمصاعب، وهو لا يزيد إلا قوة وصلابة، ولا تزيد حجته إلا ظهوراً وكلمته إلا علوا، حتى انتهى به الأمر اليوم إلى أن يكون هو الناطق باسم الإسلام الحق في مواجهة الكفر والظلم، والإنكار عليهما وتعريتهما.

ومن الطبيعي أن تتحالف عليه قوى الكفر والظلم اليوم، لتحاول تمزيقه من الداخل بالخلافات والفتن، ومقاومته من الخارج في مواجهات مادية عنيفة قتلاً وسجناً وإفقاراً وتشريداً، وإعلامية كذباً وتهريجاً وسخرية وتشويهاً.

والأمل بالله جل شأنه وببركة إمام العصر (عجل الله فرجه) أن ترتد هذه الهجمة خاسئة خاسرة، ويخرج التشيع من هذه المحنة منتصراً كما خرج من قبل، فقد ﴿كتب الله لأغلبن أنا ورسلي إن الله لقوي عزيز﴾[2].

---

(١) انظر تقريب المعارف ١٨٨.

(٢) المجادلة: ١٢٧.

ولابد لكلمة الله تعالى أن تبقى مسموعة لتقوم بها الحجة على الناس ﴿ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة﴾[1].

غير أن هذا التفاؤل لاينبغي أن يجرنا للتفريط في أداء الوظيفة والتسامح في القيام بالواجب، فإن الله تعالى لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، وعلينا من أجل ذلك..

(أولاً): أن نتوجه إلى الله تعالى بقلوب صافية، ونيات خالصة، ونصلح أمرنا معه، ونؤكد علاقتنا به، ونحافظ على حدوده وتعاليمه، ونوالي أولياؤه ونعادي أعداءه، ونتوكل عليه، ونحسن الظن به، ولا يغيب عنا طرفة عين.

(وثانياً): أن نجد في خدمة هذا المبدأ الشريف، وفي الدفاع عن عقائده وتعاليمه، ودعم أهل الاستقامة والصلاح والتضامن معهم، ورفض أهل الزيغ والانحراف ومجانبتهم، والدعوة إلى هذا المبدأ بالحكمة والموعظة الحسنة، كما فعل علماؤنا السابقون رضي الله عنهم عند المحن وظهور الفتن. ومنه سبحانه نستمد العون والتوفيق. إنه نعم المولى ونعم النصير.

---

(١) الأنفال: ٤٢.

ونسأله سبحانه أن يثبتنا وجميع المؤمنين بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ويكفينا شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، ويعيذنا من الشيطان الرجيم، ومن مضلات الفتن، ويزيدنا إيماناً وتسليماً. إنه أرحم الراحمين، وولي المؤمنين، وهو حسبنا ونعم الوكيل. والحمد لله رب العالمين.

المحتويات

الصفحة	السؤال	الموضوع
٥		المقدمة
٧		مقدمة الطبعة الأولى
٩		تمهيد
١٧		المرجعية الدينية وقضايا أخرى
١٩	س١	تقليد العلماء منذ الصدر الأول
٢٨	س٢	حول المقدمة المذكورة في الرسالة العملية
٢٩	س٣	شروط مرجع التقليد
٣٠	س٤	أثر الورع في مرجع التقليد
٣٤	س٥	المبرر للتقليد
٣٦	س٦	أدلة وجوب تقليد الأعلم
٣٨	س٧	شبهة عدم وجوب تقليد الأعلم
٤٧	س٨	جهات تمييز الأعلم من بين المجتهدين
٤٨	س٩	دور الحدس في تعيين الأعلم
٤٩	س١٠	حول تعدد المراجع
٥١	س١١	حول المرجعية المؤسساتية
٧٠	س١٢	دوافع المحاضرات الأخلاقية في المناسبات
٧٢	س١٣	اعتماد المرجع على القريبين من تلامذته وأبنائه

الصفحة	السؤال	الموضوع
٧٧	س١٤	الجهاز المرجعي خاضع للمرجع لا إلى مستشاريه
٨١	س١٥	غياب الإمام عليه السلام عن وجدان الشيعة
٨٣	س١٦	حول أزمة الثقة بين المجتمع ورجال الدين
٨٨	س١٧	صرف الحقوق بدون مراجعة الحاكم الشرعي
٩٠	س١٨	عناصر قوة مذهب أهل البيت عليهم السلام
٩٥	س١٩	حول الدعايات المكثفة التي تشن على الشيعة
١٠٣	س٢٠	توجيهات لشيعة أهل البيت عليهم السلام في كيفية تعايشهم
١٠٦	س٢١	حول التعاون مع باقي المذاهب والانفتاح عليهم
١١١	س٢٢	بيان للصيغة الصحيحة لتعامل المسلمين فيما بينهم
١١٥	س٢٣	توجيه للكتّاب والمحققين والمبلغين
١١٦	س٢٤	الحوار مع باقي الأديان خصوصاً المسيحي
١١٧	س٢٥	نظرة إلى المستقبل
١٢٥		المحتويات